

الفصل الرابع: الدكتور محاضير محمد انموذجاً للقائد المسلم السياسي المعاصر

تمهيد:

إن فِدْرَ لباحث منصف وموضوعي أن يرصد التطور الفكري المعاصر في العالم الإسلامي، وجهود المسلمين في عملية المواجهة الشاملة لتحديات الحقبة المعاصرة في تاريخهم، فإنه لن يتجاوز بحال جهود القائد السياسي المسلم الدكتور محاضير محمد، رئيس الوزراء السابق لدولة ماليزيا الإسلامية.¹

ليس لأنه قدم مساهمة واضحة - بصرف النظر عن الاتفاق مع مضمونها أو الاختلاف - في تشخيص الخلل وإعادة في العالم الإسلامي، واقتراح المخرج منه، أو لأنه في ذلك التقدم صدر عن وعي وفهم أو لأنه نهض باجتهاده لإخراج المسلمين مما أصابهم وفق رؤية تتجاوز موقع رد الفعل، أو موقع المرحلة المؤقتة، إلى حيث الإقبال على القرن الواحد والعشرين بفاعلية وتطور.

¹ - تعد ماليزيا إحدى الدول الهامة في إقليم جغرافي كبير ومتميز وهو إقليم جنوب شرق آسيا، وتضم هذا الإقليم بأنه يضم في الغالب وحدات سياسية جزرية أو شبه جزرية، وتعد ماليزيا من الدول التي تجمع بين هذين النمطين إذ تتكون من قسمين الأول: جزء من شبه الجزيرة الكبيرة في الإقليم وهو ما يعرف بشبه جزيرة الملايو ويسمى أيضاً ماليزيا الغربية، والثاني: جزء من جزيرة بورنيو يعرف بماليزيا الشرقية. يفصل بينهما مسطح مائي متسع هو بحر الصين الجنوبي، وعلى هذا فقد جمعت ماليزيا سمات الإقليم الذي تنتمي إليه من حيث الجزرية أو شبه الجزرية وهو ما لا يتوافر في أية دولة أخرى من دول الإقليم وربما في العالم كله، فالدول المجاورة إما دول جزرية كاملة مثل إندونيسيا والفلبين أو شبه جزرية مثل فيتنام الجنوبية وبورما إلى حد ما. كما أن هناك دولاً لا تطل على البحر على الإطلاق مثل لاوس، وتقع ماليزيا بين دائرتي عرض 1,20 درجة، 6,40 درجة شمالاً أي إلى الشمال من خط الاستواء وتمتد بين خطي طول 100 درجة شرقاً في الغرب إلى خط طول 119 درجة شرقاً في الشرق، كما تبلغ مساحة دولة ماليزيا نحو 330,000 كم². للمزيد أنظر: المنوفي، كمال. و عوض، جابر سعيد. وميتيكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الماليزية. ص: 3، ويسكنها حوالي 28 مليون نسمة

وإنما لأن محاضير قدم فكراً ما ورؤية لتلك القضية المصيرية من موقع قلماً توافر لغيره،
 نعني بذلك موقع المفكر، والسياسي، والقائد، ورجل الدولة، الأمر الذي أكسب رؤيته وفكره
 عمقاً في التحليل، وخبرة في تحديد الأولويات والأجندات، وقدرة على الإحاطة بالأبعاد
 الخفية للقضية، فضلاً عن الواقعية، والبعد عن الإفراط في الخيال¹.
 في هذا الإطار جاء الإهتمام بدراسة الفكر السياسي الإسلامي لمحاضير محمد، والتي
 لا تهدف إلى تعظيمه، بل تقليم الخريطة الفكرية لمحاضير محمد بشكل منهجي لفهمها
 واستخلاص النتائج اللازمة منها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 العلوم الإسلامية الماليزية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضير محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضير محمد. القاهرة:
 مركز الدراسات الآسيوية. ص: 93.

المبحث الأول: محاضير محمد نشأته وحياته السياسية

المطلب الأول: نشأته وحياته السياسية

يعتبر محاضير محمد رابع رئيس وزراء لدولة ماليزيا منذ استقلالها في العام 1957م¹، حيث تولى منصب القيادة سنة 1981م، وتجددت ولايته خمس مرات نتيجة انتخابات ديمقراطية حتى اختار أن يترك السلطة سنة 2003م ويسلم دفة القيادة في بلده لنائبه عبدالله أحمد بدوي، مقلداً بذلك نموذجاً رفيعاً لانتقال السلطة سلمياً في إحدى دول العالم الإسلامي، ويعد محاضير محمد مؤسس نهضة ماليزيا الحديثة إذ نجح في الانتقال ببلاده من دولة نامية صغيرة إلى مصارف النور الصناعية الآسيوية وواحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في المنطقة الآسيوية والمحيط الهادي².

وعلى الرغم من الجدل الذي يثار حوله، فإنه يظل واحداً من أشهر القادة السياسيين الآسيويين والمسلمين، الذين تمتعوا بروح المبادرة والتأثير في الأحداث بدرجة أكبر من أن يكون في موقف رد الفعل منها، وطيلة حياته السياسية آمنت محاضير محمد قدرته

1- إذ سبقه لتولي هذا المنصب كل من: تنكو عبد الرحمن بترا والمعروف برائد الإستقلال ورب العائلة Bapa Malaysia وفترة حكمه: (1957 - 1970)، وتون عبد الرزاق بن داتو حسين ويُلقَّب برائد التنمية استمرت فترة حكمه ستة سنوات (1970 - 1976)، وتون حسين عون المعروف بأبو التضامن في ماليزيا (1976 - 1981)، وخلف محاضير محمد في قيادة دفة الحكم كل من: عبدالله أحمد بدوي (2003 - 2007)، ثم الرئيس الحالي نجيب تون عبد الرزاق.

2- سليم، محمد السيد. 2006. الفكر السياسي لمحاضير محمد. جامعة القاهرة: برنامج الدراسات للمليزية. ص: 3.

كمنقذ لبلاده من الإضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية على مواجهة التحديات سواء في إطار قيادته للبلاد أو لحزبه "أمنو UMNO"¹.

ويمكن معالجة التطور التاريخي لماليزيا في عهد محاضر من خلال إلقاء الضوء على أهم ملامح نشأته وحياته السياسية وشخصيته الكاريزمية ثم التطرق إلى السياسات التي اتبعها هذا الأخير للنهوض بالاقتصاد الماليزي والارتقاء بمكانة ماليزيا الدولية، مع تمسكه وحفاظه على الموروث الماليزي التقليدي الإسلامي.

وُلد محاضر محمد في 15 ديسمبر سنة 1925م، في كوخ خشبي عنوانه: رقم 18

Seberang Perak Lorong Kilang Ais بجانب شارع يسمى Pegawai بقريه تسمى Seberang Perak

بلدة آلور ستار Alor Star عاصمة ولاية Kedah شمالي ماليزيا².

اسمه بالكامل محاضر محمد بن اسكندر العسكري، وأمه هي السيدة وان تيمباوان

بنت وان حنفي وهو أصغر إخوانه الثمن، نشأ لأبوة ريفية متوسطة الحال، حيث عمل والده

مدرساً في أول مدرسة حكومية إنجليزية في عام 1908. وظل بها إلى أن تحولت إلى كلية

السلطان حميد، حيث عين مديراً لها.

وقد تلقى محاضر تعليمه في هذه المدرسة، وبعد أن وقع الاحتلال الياباني لماليزيا

خلال الحرب العالمية الثانية، سافر محاضر محمد إلى سنغافورة في عام 1947 لدراسة الطب

1- اختصاراً لـ "United Malay National Organization" أي التنظيم القومي للملايو للتحد، وقد أنشئ العام 1946م.

ويعد حزب أمنو من أقوى الأحزاب السياسية وأكثرها تماسكاً داخل ماليزيا. للمزيد أنظر:

Majlis Konvovresyen Khas Universiti Sains Islam Malaysia. 15 Syawal 1431H- 24 September 2010. -2
Pusat Konvensyen Antarabangsa Putrajaya (PICC). Universiti Sains Islam Malaysia .Nilai. p.70.

بكلية إدوارد السابع الطبية بسنغافورة، وتخرج منها سنة 1953م، وبهذا يختلف محاضير عن سابقه من رؤساء الوزراء في أنه لم يتعلم في الغرب أو يتأثر بثقافته، في 5 أغسطس سنة

1956م، وبعد عودته إلى مسقط رأسه آلور ستار تزوج محاضير محمد من ستي حسمة محمد

علي زميلته بالكلية، في منزل الأسرة الذي ولد فيه، كما مارس بعد عودته من سنغافورة مهنة الطب في بلدته آلور ستار حيث افتتح عيادة خاصة به، وكانت أول عيادة يمتلكها طبيب من الملايو في بلنتيه، واشتهر عنه خلال ممارسته لمهنة الطب عطفه على الفقراء من الملايو وانغماسه النشط في السياسات المحلية للملايو حتى أنه كان يطلق عليه "دكتور أمنو" نسبة

إلى حزب الأمنو، وهو الحزب الذي كان ينتمي إليه محاضير منذ إنشائه في عام 1946¹.

وقد بدأ نجمه يسطع في سماء السياسة الماليزية مع انتخابه عضواً في البرلمان عام

1964 ودفاعه عن الملايو ووحدة الدولة الماليزية، إذ دعا محاضير إلى إعطاء الملايو نصيباً

عادلاً من الثروة القومية لماليزيا، وفي هذا الصدد هاجم بعض الأحزاب التي ينتمي إليها

غير الملايو وبخاصة الصينيين واتهمها بأنها تعمل ضد مصالح الملايو كما عارض محاضير

خلال تلك الفترة المبكرة من حياته السياسية في البرلمان انفصال سنغافورة عن ماليزيا.

وانتقد في هذا الشأن رئيس الوزراء آنذاك تونكو عبد الرحمن لسماحة مجلس هذا

الانفصال ودعا إلى فرض الحكم المباشر من قبل كوالالمبور على سنغافورة، وفي هذا ظهر

1- سليم، محمد السيد، وسليم، رجاء إبراهيم. 2006. التكوين الفكري السياسي لمحاضر محمد. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية. ص: 4.

محاضر محمد كمتحدث رئيسي لحزبه أمنو في صراعه مع لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة وكان من أقوى المنتقدين له بسبب تدخله في الشؤون السياسية لماليزيا، كما انتخب محاضر في عام 1964 كرئيس لمنظمة التضامن للشعوب الأفروآسيوية في ماليزيا، بعد اختياره من قبل بلاده ماليزيا لمنصب المندوب الدائم لها بالأمم المتحدة.

غير أن هذا لا يعني أن الطريق السياسي كان ممهداً أمام محاضر، وإنما واجهته العديد من التحديات سواء قبل شغله لمنصب رئيس وزراء أو بعد شغله لذلك المنصب، ففي عام 1969 تعرض مستقبله السياسي لهزة عنيفة كادت تقضي عليه، إذ هزم من ناحية في انتخابات البرلمان التي أجريت في ذلك العام بسبب تأييد غير الملايو من الصينيين لمنافسة مرشح الحزب الإسلامي المعروف بحاجي يوسف راولا Haji Yousaf Rawa، نظراً لتبني محاضر لقضايا الملايو في البرلمان ومن ناحية أخرى تم طرده من حزب أمنو في 26 سبتمبر سنة 1969م، بسبب انتقاداته لرئيس الوزراء الذي تزكرو عبد الرحمن ودعوته الضمنية له في رسالته إليه بالاستقلال من منصبه، وذلك في أعقاب أحداث الشعب التي قام بها الملايو في ذلك العام احتجاجاً على تردّي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية متكونة بغيرهم من غير الملايو، لكن الأكثر مدعاة للدهشة هو أن محاضر دخل حزب أمنو مرةً أخرى في 7 مارس سنة 1972م، في الوقت الذي كان كتابه "معضلة الملايو" محظوراً من النشر في ذلك الكتاب

الذي نشر لأول مرة في سنة 1970 والذي حاول فيه محاضر محمد شرح أسباب الاضطرابات العرقية التي حدثت في 13 مايو سنة 1969م¹.

وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات واجه محاضر تحديات عديدة سواء على صعيد قيادته للحزب أو للبلاد، وأشهرها تلك المتعلقة برضالاي Rezaleigh ومجموعته في عام 1987م، بشأن التنافس على قيادة حزب أمنو، وأزمة أنور إبراهيم في عام 1998، والأزمة المالية الآسيوية التي عصفت ببلادها في عام 1997م.

وقد تغلب محاضر على كافة هذه التحديات وخرج منها منتصراً، حتى أنه لم يحدث في تاريخ الحياة السياسية الماليزية أن تمكن قيادي سياسي من الصعود في فترة قياسية أشبه بالمعجزة والبقاء في منصبه كرئيساً للوزراء وللحزب لأطول فترة مثلما حدث لمحاضر، فبعد أن كان خاسراً في الانتخابات ومطروداً من حربه أصبح في عام 1969م تمكن من العودة إلى الحزب وإلى البرلمان بعد فوزه في انتخابات عام 1974م، ثم اختاره في ذات العام وزيراً للتعليم في حكومة تون عبد الرزاق، وأحد نواب رئيس الحزب في عام 1975م، ثم وزيراً للتجارة والصناعة في عام 1976م بحكومة حسين عون ونائباً لرئيس الوزراء في يونيو 1981، ثم رئيساً للوزراء وللحزب في يوليو 1981 في أعقاب استقالة حسين عون.

¹ - سليم، محمد السيد، وسليم، رجاء إبراهيم. 2006. التكوين الفكري السياسي لمحاضر محمد. في: الفكر السياسي لمحاضر محمد.

تحرير: سليم، محمد السيد. جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية. ص: 4-5.

ويرجع هذا الصعود السريع لمحاضير خلال عقد السبعينيات من القرن المنصرم إلى ظهور محاضير في أعقاب فشله في انتخابات 1969 وطرده من حزب أمنو كرمز لطائفة الملايو والمضحى بمصالحه من أجل قضاياهم في مواجهة غير الملايو وبخاصة الصينيين، علاوة على تغير الأوضاع في ماليزيا خلال عقد السبعينيات بعد تبني الحكومة وحزب أمنو للسياسة الاقتصادية الجديدة NEB في أعقاب اضطرابات 1969، وذلك بطريقة تضمنت أهم ما جاء من أفكار في كتاب محاضير بشأن معضلة الملايو وضرورة تعزيز قدراتهم والنهوض بهم اقتصادياً وعلمياً، بما يقلل الفجوة بينهم وبين غيرهم من غير الملايو في المجتمع.

كما لم تنجح محاولات كل من رضالاي ومجموعته إبان عقدي الثمانينيات والتسعينيات، أو حتى أنون إبراهيم في أواخر التسعينيات في تحدي قيادة محاضير للحزب وللبلاد، إلى أن تنازل هو بإرادته في أكتوبر عام 2003 عن كافة مناصبه الرسمية والحزبية لصالح خليفته عبد الله أحمد بدوي.

ولاشك أن هذا قد تأتي له بفضل نجاح سياساته في الميدانين الداخلي والخارجي وبخاصة في المجال الاقتصادي، مما جعل الشعب الماليزي يلتفت حول تحول حزب أمنوالذي يرأسه في كل الانتخابات البرلمانية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وأكد محاضير في معالجته لكافة مستويات مشكلات المجتمع الماليزي على ضرورة تعاون المجتمع (وتحديداً الجماعات التي يحتمل أن تكون أكثر معارضة للمساواة العرقية بالمفهوم السابق ذكره) مع الدولة وذلك لتحقيق الغايات المستهدفة من القوانين والسياسات

والإجراءات التي يتم تبينها بما يكفل تحقيق التجانس والتعايش بين مختلف الأعراق في ماليزيا، وليس مجرد "التحمل" لأوضاع لا يمكن تغييرها في الوقت الراهن.

وقدّم محاضر رؤيته التي أوضح فيها إستراتيجية التنمية في ماليزيا برؤية أعلن عنها في فبراير 1991 وهي "رؤية 2020" "Vision 2020"، والقائمة على عدة محاور مترابطة من أهمها¹:

1- بناء القومية الماليزية القائمة على تقوية الشعور "بالماليزية" لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي ليلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك فيما بينهم، حيث ركزت رؤية 2020 على خلق مجتمع متجانس وموحد وسليم دينياً وخلقياً وقيماً، ويتسم بالمستوى المعيشي المرتفع، إضافة إلى التسامح والحرية والتقدم وحرية العقيدة لجميع الماليزيين وحققهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم ومعنوياتهم مع وجود شعور بالانتماء إلى أمة واحدة Bangsa Malaysia.

2- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يقوم على أسسها الوطنية والأجنبية عبر تشجيع المشروعات الخاصة والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية واتجاه إلى التصنيع الموجه للتصدير وخصوصاً في مجال الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بتطوير التكنولوجيا الماليزية وليس مجرد التجميع) وتطوير تكنولوجيا المعلومات والسعي للتحرك شرقاً للاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية.

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

3- الاهتمام بدور الإسلام وما يطرحه من قيم تمثل قوة دفع للتنمية في ماليزية، تشجيع عملية بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية في ماليزيا في إطار مفهوم "الدولة التي تهتدي بالقيم الإسلامية" وليس "الدولة الإسلامية" انطلاقاً من الإسلام هو أحد مكونات المجتمع الماليزي لكنه ليس العنصر الوحيد نظراً لتعدد الأعراق في المجتمع الماليزي، واستناداً إلى رؤية مفادها أن الإسلام لا يقدم نموذجاً محدداً للتنمية بقدر ما يقدم مجموعة من القيم التي تدفع نحو التنمية.

4- التركيز على الدور المحوري للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام ولكن تحول دور الدولة نحو التركيز على التخطيط لضمان سير المشروعات الرأسمالية في إطار الأهداف القومية أي رعاية وتشجيع المشروعات الخاصة ووضع السياسات التوجيهية العامة وذلك في إطار مفهوم أو نموذج "ماليزيا المدرجة أو المتعاضدة Malaysia Incorporated".

ويلاحظ في هذا الإطار ربط رؤية 2020 بين أهداف النمو الاقتصادي، والنهضة الأخلاقية القيمية، والوصول إلى مجتمع المعرفة، والإصلاح السياسي (الوصول إلى مجتمع ديمقراطي "ناضج" قائم على الرضا المتبادل والتوافق في إطار عملية التنمية) مع الأهداف الثقافية العرقية وغاية بناء القومية أو الأمة الماليزية¹.

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتيكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

المطلب الثاني: مكانة الدين الإسلامي في الدستور الماليزي

تعدد المواد التي وردت بها إشارة إلى المسائل الدينية في الدستور الماليزي، ومن أهمها

ما يلي:

- أ- تحديد الدين الرسمي للدولة: تنص المادة الثالثة من الدستور على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد لكن يمكن ممارسة الأديان الأخرى بسلام وانسجام في أي جزء من الاتحاد".
- ب- حرية العبادة: تنص المادة الحادية عشرة (11) على أن: كل شخص في اعتناق وممارسة دينه والدعوة له بشرط الالتزام بالفقرة الرابعة (د)، وأنه لا يجب أن يفرض على أي شخص دفع ضرائب تخصص حصتها كلياً أو جزئياً على نحو خاص لأغراض دين معين يختلف عن دين ذلك الشخص، وتمتلك كل جماعة دينية الحق في إدارة وتولي شؤونها الدينية.
- إقامة المؤسسات ذات الأغراض الدينية والخيرية والحفاظ عليها
- اكتساب الملكية والحفاظ عليها وإدارتها بما يتفق مع القانون.
- ينص قانون الولاية (والقانون الفيدرالي فيما يتعلق بالأقاليم الفيدرالية في كوالالمبور ولابوان).
- لا تسمح هذه المادة بأي فعل أو تصرف يتعارض مع أي قانون عام يتعلق بالنظام العام أو الصحة العامة أو الآداب والأخلاق.

أي توفر هذه المادة أسس حرية العقيدة والعبادة، وحرية الدعوة أو الترويج لمعتقد معين باستثناء الدعوة الموجهة إلى المسلمين (الملايو بصورة أساسية وغيرهم من المسلمين من الجماعات المختلفة)¹.

ج- المساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الدين تنص المادة الثامنة (8) على أن "جميع الأشخاص سواء أمام القانون وجميعهم مطالبون بالاحترام المتساوي للقانون، وأنه استثناء ما تم التخصيص به صراحة في الدستور، لا يجب أن يكون هناك تمييز ضد المواطنين باستثناء فقط إلى الدين أو العرق أو الأصل أو مكان الميلاد، وذلك في أي قانون يتعلق بامتلاك أية ممتلكات أو الحفاظ عليها أو ايداعها، أو ممارسة أي عمل أو مهنة أو وظيفة أو تجارة"².

إلا أنه يلاحظ أن المادة الثامنة قبل أوردت عدة استثناءات لا يجوز الطعن فيها بعدم الدستورية استناداً إلى هذه المادة، ومن ضمن هذه الاستثناءات أية نصوص تهدف إلى توفير الحماية أو الحياة الطيبة أو التقدم للسكان الأصليين لشبه جزيرة الملايو بما فيها الحفاظ على الأرض، أو تخصيص نصيب معقول من الوظائف للملايو في الخدمة العامة للسكان الأصليين.

د- الدين والتعليم تنص المادة الثانية عشرة (12) كمن الدستور على أنه:

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتيكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

الدراسات الماليزية. ص: 184.

2- المرجع السابق. ص: 184 - 185.

دون الإخلال بعمومية المادة الثامنة (المتعلقة بالمساواة أمام القانون) لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ضد أي مواطن بالاستناد فقط إلى الدين أو العرق أو الأصل أو مكان الميلاد، وذلك فيما يلي:

- إدارة أية مؤسسة تعليمية تنفق عليها السلطة العامة، خصوصاً (أي عدم التمييز بوجه خاص) فيما يتعلق بقبول التلاميذ والطلاب ودفع المصروفات.
- (عدم التمييز في تخصيص أو منح أموال المساعدات المالية من السلطة العامة للإنفاق على التلاميذ والطلاب وتعليمهم في أية مؤسسة تعليمية (سواء كانت هذه المؤسسة موضع إنفاق من قبل السلطة العامة أو لم تكن، وسواء كانت داخل أو خارج الاتحاد).
- تملك كل جماعة دينية الحق في إقامة (والحفاظ على) مؤسسات تقوم بتعليم الأطفال الدين الخاص بهذه الجماعة، ولا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز على أساس الدين وحده فيما يتصل بأي قانون يتعلق بمثل هذه المؤسسات في طريقة تنفيذ مثل هذا القانون.
- لكن يكون من القانوني للاتحاد أو أية ولاية القيام بإنشاء أو إنفاق على أو المساعدة في إنشاء أو الحفاظ على المؤسسات الإسلامية، وكذا توفير الدعم أو المساعدة في تعليم الدين الإسلامي، وتحمل النفقات الضرورية لهذا الغرض¹.

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتيكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

- لا ينبغي أن يطلب من أي شخص تلقي تعليمات أو دروس أو توجيهات أو إرشادات، أو المشاركة في أي احتفال، أو العمل بمبادئ تتعلق بدين غير دين ذلك الشخص.

- انطلاقاً من أهداف الفقرة (3) يتحدد دين الشخص الذي لم يبلغ الثامنة عشر بناء على قرار من والده أو وصيه.

أي أنه يمكن التلوص إلى أن الدستور الماليزي قد اعترف بواقع تعدد الأديان، وعمل على توفير المساواة (باستثناء معينة) وحرية العبادة لأصحاب الأديان المختلفة في ماليزيا، مع إعطاء وضع محاص للإسلام "السمي" (بوصفه الدين الرسمي للدولة، وعدم السماح بالدعوة إلى معتقدات أخرى بين المسلمين)، ويلاحظ أن الدستور يجعل من حاكم كل ولاية أعلى سلطة دينية في ولايته (باستثناء محدودة) ويتعامل مؤتمر الحكام مع المسائل الدينية التي تهم الأمة كلها (على المستوى القومي الاتحادي).

الإسلام في ماليزيا:

يمثل الدين الإسلامي دين غالبية الماليزيين (33 مليون نسمة بنسبة 56,5% من السكان)، والإسلام هو الدين الرسمي للدولة مع السماح للأفراد باتباع أديان وديانات أخرى بشرط عدم محاولة تحويل المسلمين عن عقيدتهم.

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتيكس، هدى. 2006. الأطلس للماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

ويمثل الإسلام عنصراً محورياً في شخصية الملايو وهويتهم، والمحور الأساسي للتماسك الديني الثقافي للملايو، فالإسلام بمثابة عماد مجتمع الملايو وهو ما يتجسد في التعريف الدستوري (في المادة 160 الفقرة الثانية) من ينتمي إلى الملايو بأنه الشخص "المسلم الديانة" الذي يتحدث لغة الملايو بصورة اعتيادية، ويتمسك بتقاليد الملايو، كما يظهر ذلك في استخدام عبارة "Masuk Melayu" (بمعنى الدخول في مجتمع الملايو) لوصف تحول الشخص من غير الملايو إلى الإسلام.

فالإسلام ليس مجرد دين بالنسبة للملايو، لكنه كان دائماً مكوناً محورياً من مكونات أسلوب الحياة لدى الملايو، كما أن نظام القيم الاجتماعية للملايو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام، فقد خضع الملايو تقليداً لنظام السلاطين المسلمين، بما في ذلك فترة الحكم البريطاني، كذلك فإن السلاطين الماليزيين يظلون يدور أساساً في حماية وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، كما أن الدستور الماليزي يعطي السلطان في كل ولاية حق التدخل لحماية المبادئ الشرعية الإسلامية ومراعاة تطبيقها، كذلك يحمي الدستور المسلمين من التبشير بديانة أخرى، وتفرض بعض الولايات غرامات مالية على عدم أداء الشعائر الدينية الإسلامية¹.

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. ميتيكس، هدى. 2006. الأطلس الماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

وقد شهد مجتمع الملايو منذ بداية القرن العشرين نهضة فكرية إسلامية تمثلت في مناظرات فكرية بين الإصلاحيين والتقليديين المسلمين، كما حافظ الملايو دائماً على علاقات وثيقة مع العالم الإسلامي من خلال البعثات الدراسية، وقد ساعدت تلك البعثات على استمرار وحيوية وعي مجتمع الملايو بالإسلام، رغم تدفق أعداد ضخمة من الصينيين والهنود إلى أرض الملايو منذ بداية القرن العشرين، ولعل مما ساعد على عمق تمسك الملايو بالقيم الإسلامية وجود مجموعات عرقية أخرى غير مسلمة تكاد تشمل نصف السكان، ومن ثم شكل الإسلام بالنسبة للملايو أساس الهوية القومية وأداة التماسك الاجتماعي في مواجهة الآخرين.

وقد حدث نوع من الصبغة الإسلامية في ماليزيا (وبخاصة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين) في صورة حركات الدعوة "Dakwah" التي ضمت الشباب المسلم في الحضر بصورة أساسية، وقد أسهمت هذه الحركات بلحجة كبيرة في زيادة مظاهر "أسلمة" أو إضفاء الطابع الإسلامي على الحياة في ماليزيا في معايير المناسك والسلوك وغيرها. فالحركات الإسلامية في ماليزيا تندرج تحت مفهوم الدعوة كالمفهوم واسع يقصد به الدعوة إلى الإسلام أو إلى عودة المسلمين إلى تطبيق القيم الإسلامية، كما تركز حركات الدعوة على نشر الإسلام بين غير المسلمين، ومن ذلك منظمة "بيركيم" PERKIM، Kan، Pertubuhan Kebajikan Islam Malaysia (التي تركز على نشر الإسلام في المجتمع) ومنظمة "الرفاه والتبشير"، وهناك تنظيمات أخرى، مثل جماعة التبليغ، تركز على نقل الرسالة

الإسلامية إلى المسلمين عن طريق المقابلات الشخصية، وتعمل جماعة التبليغ بنشاط في أوساط الهنود الماليزيين باعتبارها امتداداً لحركة التبليغ الهندية.

كما توجد بالإضافة إلى هذه التنظيمات ذات الطابع الديني التبشيري البحت، توجد تنظيمات أخرى تحاول التأثير في السياسة الماليزية في اتجاه تبني القيم الإسلامية، ومن أهمها حركة دار الأرقم، وحركة الشباب الماليزي المسلم "ABIM" (Angkatan Belia Islam Malaysia) والحزب الإسلامي الماليزي "PAS"¹.

أمّا إذا ما انقلنا لمكانة الإسلام في سياسة ماليزيا الخارجية أي على الصعيد الدولي فإننا نجد الكثير عن مدى حرص واهتمام دولة ماليزيا بإقامة جسر للتواصل والتعاون مع كافة بلدان العالم الإسلامي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

1- المنوفي، كمال. عوض، جابر سعيد. مينيكس، هدى. 2006. الأطلس للماليزي. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. برنامج

المبحث الثاني: رؤية وفلسفة محاضير محمد للإسلام

لا يعني ما سبق ذكره في مقدمة هذا الفصل من أن اهتمام محاضير بقضايا العالم الإسلامي كان طارئاً، أو بعبارة أدق جاء وليد حقبة ما بعد أحداث سبتمبر، أو حقبة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عامةً، كلاً ليس ذلك ما نعني، ولا يقول به إلا من لم يطلع على مصادر محاضير الفكرية التي صاحبت مساره السياسي والفكري حتى قبل ولايته رئاسة مجلس الوزراء والنزول في مطلع الثمانينات وحتى عام 2003م، أم تلك التي مازال يضيفها إلى رصيده الفكري منذ تركه السلطة طواعيةً واختياراً، كذلك لا يقول بذلك إلا من عجز عن متابعة المسيرة الفكرية والحزبية لهذا المعسكر القائد.

وإنما القصد أن محاضير مثله مثل غيره من زوّاد الفكر الإسلامي المعاصر - على تباين مواقعهم وتخصصاتهم - ألحت عليه الحقبة المعاصرة من انتكاسة الأمة، فانفعل بها وتفاعل معها، كحلقة جديدة ضمن حلقات إشغاله بالهم الإسلامي في تجلياته، وتداعياته، والأمل في تجاوزه.

ولعل نقطة البدء في كشف عما قدم في هذا السياق يقتضي معرفة الأساس الذي انطلق منه، فضلاً عن معرفة كيف وظف هذا الأساس، بعبارة أخرى إن الأمر يقتضي منا أن نعرف من ناحية أولى كيف نظر إلى الإسلام كمدخل أولى لازم، ولا غنى عنه في التصدي للخلل، وهذا يفترض استحضر فكره ورؤيته للإسلام في حقيقته ومعناه، وأن نعرف من ناحية ثانية كيف استدعى هذا المدخل في كل علة وداء، وهذا يفترض بدوره تجاوز استحضر

فكره ورؤيته للإسلام في حقيقته ومعناه إلى حيث تلمس وتبين هذه الحقيقة وذلك المعنى في القضايا، والمفاهيم، والظواهر، والمواقف، والسياسات، والقرارات التي تتطلبها عملية التوظيف بالمعنى السابق.

إن جوهر هذا المبحث يقف عند هذه الناحية، أما الناحية الثانية فقد تصدت لها بقية المباحث، وهما يثار أكثر من تساؤل كيف نظر محاضير إلى الإسلام؟ وكيف ألح على فكره ورؤيته أمهلياً ومنهجياً؟ وما الذي ركز عليه من أبعاد في فكره ورؤيته للإسلام؟ وهل كان منطقياً وضرورياً أن ينطلق من تلك الأبعاد؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الصفحات التالية وعبر محاور ستة، هي بالترتيب، ملامح المنهج في رؤية محاضير محمد للإسلام، الإسلام المرجعية العليا للمسلمين، الإسلام نظام الحياة الشامل، الإسلام قيمة حضارية وأخلاقية، الإسلام حين الإنماء في كل زمان ومكان، الإسلام عملية تجديدية دائمة.

المطلب الأول: ملامح المنهج في رؤية محاضير محمد للإسلام

لا يبدو الحديث عن هذه الملامح من قبيل التكلف قدر ما هو محاولة للاقتراب من الطريقة التي تناول من خلالها محاضير محمد حديثه عن الإسلام، وما بثه في هذا الحديث من آراء وأفكار، ولذلك أهميته من منحيين، الأول بيان مدى علمية هذه الطريقة، وذلك يساعداً في الحكم بالتالي على مدى علمية الساسة ورجال الدولة حين يقدمون رؤاهم

بخصوص قضية ما، أو موضوع، أو ظاهرة، أو مفهوم، إلى آخره، والمنحى الثاني بيان الضوابط التي التزمها محاضير وهو يعرض للكيفية التي أصَلَ من خلالها رؤية للإسلام، لتكون المرشد الأمين لمن قدر له أن يتابع هذه الرؤية، ووفق تلك الضوابط.

ولقد أمكن من خلالها التبع الفكري لمصادر محاضير محمد التي اقتربنا منها بشكل أو بآخر، وتوافر الكثير منها تحت يدينا أن نلمس الملامح المنهجية التالية:

- 1- كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، في معرض الحديث عن رؤيته، وتوكيد هذه الرؤية، والتدليل عليها، وندرة الاستشهاد بالأحاديث النبوية، رغم اعتراف محاضير أنها والقرآن بمثابة النبع الصافي والرائق للتشريع الإسلامي، والأمر الملفت للنظر أنه غالباً لا يلجأ إلى كتب التفسير، وكتب شرح السنة، في استخلاص ما فهمه، وما توصل إليه واستنبطه من تلك المصادر المنزلة، وذلك راجع ربما إلى أنه كان يساوره شك في كثير من التفسيرات التي جاء بها العلماء الذين كانوا محسوبين على الأمة، أو أنه كان يريد ويتغنى رؤية عصرية في فهم القرآن والسنة، أو لما كان يرى أنه كغيره من المسلمين يستطيع العودة مباشرة إلى هذين الأصلين الجامعين، لما أوتى من مؤهلات المعرفة عن الإسلام، وإن لم يصل بها كما أعلنها صراحة - إلى درجة العالم فيها، أو المجتهد غير المسبوق الذي يقف على قدم المساواة من علماء السلف¹.

1- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 11.

2- لم يلجأ محاضر محمد إلى التأويلات الفقهية الكثيرة، ولم يرد أن يخوض في اختلافاتها، ومذاهبها المتنوعة من أهل السنة، أو الشيعة، ولم يشأ أن يشغل نفسه بذلك، خاصة وأنه كان يرى أنها كانت أحد العوائق التي حالت بين المسلمين وبين واقعهم، وأورثتهم المذهبية التقليدية الجامدة، وفتحت الباب من ثم إلى انشقاق المسلمين منذ صدر الإسلام بين الشيعة والسنة، ودخل فيها من ليس من أهل العلم بالمصادر الشرعية، ممن أسماهم بالأدعياء، وفقهاء السلاطين¹.

لقد أعطى محاضر محمد لنفسه الحق في أن يجتهد في قضايا فقهية مختلف عليها، ولكنه لم يضع في حسابه أن الاجتهاد الفقهي في مثل هذه القضايا ينبغي أن تحكمه ضوابط مسبقة، لعل أولها رد هذه القضايا إلى علماء الأمة من الفقهاء الذين صنّفوا الأحكام المناسبة لها، وحين تجاوز هذا الضابط توقع نفسه في الكثير من المؤخّذات والانتقادات، التي حسبت عليه، وردت عليه، من جانب كثير من علماء المسلمي، من ذلك ما تأوله في مسألة حد تطبيق السرقة (الذي قال عنه بأنه حد ينطوي على عدم العداوة)، وتطبيق حد الزنا، فضلاً على ما تأوله من أحكام شرعية في خلافه مع نصوص السابق أنور².

3- كما غلب عليه الاستظهار بالخبرة التاريخية للمسلمين في كثير مما قلناه عن الإسلام حقاً وحقيقة، وبشكل يشهد على علم واضح بهذه الخبرة وتطوراتها، ومواقفها، وطبيعة أحداثها، ولعل ذلك كان مقدمة مهمة ساعدته في استخدامه فكرة النموذج التاريخي، خاصة في صدر

1- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. 14-21.

2- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 44-45.

الإسلام، ليدلل من خلاله على الأثر الذي أحدثته حقيقة الإسلام الحضارية في المسلمين حال التزامهم به، واستخدام بعضها الآخر - خاصة في حقبة ما بعد خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما تبعها من حقب الاختلاف والتمزق والانتكاس والجمود - ليظهر من خلالها الأثر الذي نتج عن الفهم الخاطئ للإسلام في الأمة¹، وكأنه أراد أن يبرهن على أن تاريخ المسلمين المسج فيه من العبر والدروس والنماذج التي يمكن أن تفسر حال النهوض وحال الانكسار، أو ما أصاب ذلك، ومظاهره، وأثاره، ولذلك لم يكن يساره أدنى شك في قيمة تلك النماذج، ولذلك من السهل على أي باحث منصف أن يكتشف ذلك في الكثير من مصادره المعرفية، بل أنه على المستوى الشخصي لم يتورع عن التصريح مباشرة بأنه إنما استدعى نموذج السلوك الإسلامي في حقبة الشجرة النبوية للمدينة في عملية مواجهة الأزمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا وجمهورية دول جنوب شرق آسيا في العام 1997².

4- قدرته على الاستعانة بالمنهاجية المقارنة في توحيده رؤيته وآرائه في حقيقة الإسلام وقيمه وأثار الالتزام به، وأثار الانفكاك من أحكامه، قفلاً قلعاً بين حال المسلمين قبل الإسلام مع الجاهلية الأولى وحالهم مع الإسلام في عصر النبوة، وقارن بين وحدة المسلمين في ذلك العصر النموذج وبين اختلافهم منذ نهاية عصر عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقارن بين قدرة المسلمين على استيعاب الإسلام واستيعاب متطلبات عصورهم في ريادتهم للعلم والمعرفة،

1- محمد، محاضر. 2003. موسوعة الدكتور محاضر محمد: الإسلام والأمة الإسلامية. مج 1. القاهرة: دار الكتاب المصري. ص: 194-202. ص: 210-211.

2- Mahthir Mohammad, 1998, *The Challenges Of Turmoil, Malaysia* .: Kuala Lumpur: Malaysia: Pelanduk Publication, pp.210-211.

الإسلام، ليدل من خلاله على الأثر الذي أحدثته حقيقة الإسلام الحضارية في المسلمين حال التزامهم به، واستخدام بعضها الآخر - خاصة في حقبة ما بعد خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما تبعها من حقب الاختلاف والتمزق والانتكاس والجمود - ليظهر من خلالها الأثر الذي نتج عن الفهم الخاطئ للإسلام في الأمة¹، وكأنه أراد أن يبرهن على أن تاريخ المسلمين المسيح فيه من العبر والدروس والنماذج التي يمكن أن تفسر حال النهوض وحال الانكسار، وبيان أسباب ذلك، ومظاهره، وأثاره، ولذلك لم يكن يساره أدنى شك في قيمة تلك النماذج، ولذلك من العمل على أي باحث منصف أن يكتشف ذلك في الكثير من مصادره المعرفية، بل إن العمل على المستوى الشخصي لم يتورع عن التصريح مباشرة بأنه إنما استدعى نموذج السلوك الإسلامي في حقبة الهجرة النبوية للمدينة في عملية مواجهة الأزمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا وبنغلاديش وجنوب شرق آسيا في العام 1997².

4- قدرته على الاستعانة بالمنهاجية المتقارنة في توكيد رؤيته وآرائه في حقيقة الإسلام وقيمه وأثار الالتزام به، وأثار الانفكاك من أحكامه فقد قرآن بين حال المسلمين قبل الإسلام مع الجاهلية الأولى وحالهم مع الإسلام في عصر النبوة، وقارن بين وحدة المسلمين في ذلك العصر النموذج وبين اختلافهم منذ نهاية عصر عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقارن بين قدرة المسلمين على استيعاب الإسلام واستيعاب متطلبات عصورهم في ريادة العلم والمعرفة،

1- محمد، محاضراته. 2003. موسوعة الدكتور محاضر محمد: الإسلام والأمة الإسلامية. مج 1. القاهرة: دار الكتاب

للنصري. ص: 194-202. ص: 210-211.

2- Mahthir Mohammad, 1998, *The Challenges Of Trurmoil, Malaysia* .: Kuala Lumpur: Malaysia: Pelanduk Publication, pp.210-211.

وبين عجزهم المعاصر عن فهم أنفسهم وفهم إسلامهم، وتشويههم حقيقة الإسلام في علاقاتهم بغيرهم، وقارن كذلك بين علماء الحق وبين علماء الباطل، علماء السلاطين، وقارن بين التجديد في فهم الدين وبين الجمود فيه، إلى آخره من مقارنات مثبتة في ثنانيا أفكاره، وهذه المقارنات فضلاً عما فيه من إلمام ووعي بالاختلافات والتشابهات في عملية المقارنة، وقدرة على توظيف التاريخ فيها بشكل بارع، إلا أنها تظهر مدى حرص محاضير على إضفاء للمصادقية الواقعية، والاستقرارية على أفكاره.

إنه يرى هنا من ناحية أخرى أن يلقي باللائمة على الأمة لتبني ما كانت عليه، وما هي عليه في لحظة المعاصرة وليجدد فيها الأمل من ناحية أنها رغم ذلك، قادرة على أن تعود إلى أصلها في العلوم الشرعية للإسلام، وإن أرادت الدليل، فلترجع إلى تاريخها، وخيرتها، خاصة عصر النبوة، وما تلاه من عصور زاهرة.

5- استحضار الخبرة للماليزية في أفكاره يؤيده الإسلام، فعاليتها الدولة، والمجتمع، والعقيدة، والأعراف، والتاريخ، والحياة، والإنسان، والنهوض، والانكسار والإمكانيات، والمستقبل والحاضر، والماضي، لم تغب عنه ولم يغب هو عنها، في أفكاره ورؤاه المعددة، أنها الإطار المرجعي الذي لم يستطع أن ينفك عنه وهو يتحدث في كل مصادره المعرفية تقريباً عن نموذجها - أي ماليزيا - في علو مرجعية القرآن والسنة، وفي صياغة نظام للحياة منطلق من الإسلام يتفق وخصوصياتها، وفي الالتزام بالإسلام قيماً وأخلاقاً، وفي تقديم نموذج حضاري

1- منحود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة:

تجديدي قادر الاستجابة لمتطلبات ما تعايشه وتعاصره، وفي إقامة مجتمعها التعددي الأثني على قاعدة من تسامح الإسلام وعدله، وفي صياغة برنامجها التنموي وفق أحكام الشرع الإسلامي، أكثر من ذلك يجعل محاضر محمد من ماليزيا نموذجاً للدولة الإسلامية المعاصرة، بل قد لا نكون مبالغين أن قلنا أنه بلغ في استحضاره ذلك النموذج حد التحيز وتسفيه الآخرين، من داخل ماليزيا، ومن خارجها، فيمن أبدوا مؤاخذات على ذلك النموذج، وجأهروا بمعارضته، والاختلاف معه، ورصد بعض المواقف والسياسات والبرامج، ناهيك عن القرارات، التي تمحضت عنها، خلاصة في الحقبة التي امتطى فيها محاضر صهوة رئاسة الوزراء لقراءة الربع قرن تقريباً.

6- الجرأة في عرض رؤيته للإسلام نتيجة الاعتزال بالرأي والتحيز له أحياناً، وهذه الجرأة قدر ما أورتته الصلابة في الدفاع عن حقيقة الإسلام، ورفض إصاق دعاوي الجمود والتخلف به وفيه كما سنرى، جعلته شديداً في إلقاء اللوم والتوبيخ للأمة على درجة جلد الذات أحياناً- كما وصفه بعض الباحثين¹، وقاسياً في نقله الفقهاء الذين وافقوا عن السلاطين، وعن الجمود والتقليد، وقوياً في رمي المسلمين أنفسهم بأنهم تقاعسوا عن فهم الإسلام، وفهم رسالتهم من خلاله، وارتضائهم الاستضعاف والتخلف.

الذي لا شك فيه أن خبرته السياسية الواسعة وخبرته الشخصية كطبيب سابق، وتمرسه على المواقف الصعبة وتحديدها بثبات ملفت للنظر، وأن أخذه البعض على ذلك، كل

ذلك كان له الأثر في جرأته وشجاعته في تقلص رؤيته، لكن الذي لا ينكر منصف أن غيرته الشديدة على أمته، وعلى دينها قد قوت فيه تلك النزعة المطلوبة في التصدي لقضايا المصير والوجود، وقد سبق لنا القول في موضع آخر أنه هنا استخدم مشروط الجراح في بعض المواقف - الفكرية والحركية - لكنه فاته أحياناً أن السياسة - فكراً وحركة - قد تتأبى على قبول منطقة التطبيق، وأن فيها ما يصعب أحياناً استخدام هذا المشروط، إن لم يجعل من استبعاد حقيقة لا يمكن تجاوزها.

7- البعد عن اللدخول في مساجلات فكرية، أو مجادلات نظرية مع الآخرين في حديثه عن الإسلام رؤية فكرية فخرغم أنه كان جرماً وشجاعاً إلا أنه لم يوجه أي منها للدخول في خصومات ومشاحنات مع أي من الشخصيات وفاته، ومن يتابع مصادره إبان ما حدث بينه وبين أنور إبراهيم، نائبه السابق، يكتشف أنه ابتعد عن المهارات الشخصية معه، وحرص على أن يظهر أن القضية معه لم تكن شخصية، بل كانت قضية أخلاقية، وسياسية، وقانونية²، وكأنه أراد أن يؤكد أن اهتمامه أو عجزه في عرض الإسلام، أو الحديث عنه لا ينبغي أن يؤدي إلى تخصصه، أو شخصنة هذا الاهتمام، ولذلك وجدناه حتى وهو يؤاخذ

1- منجود مصطفى محمود. 2001. الإسلام والحركة السياسية في فكر محاضر محمد. في: عبد الفناح، سيف الدين. و عابدين السيد صدقي. الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. ص: 201-248.

2- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. ص: 98.

بعض العلماء على فتاواهم، ويشدد على بعض الجماعات التي رماها بالعنف والتطرف

والتزمت، لم يذكر أحدا باسمه، أو وصفه.

وعلى العكس مما سبق لم يتوان في بعض القضايا الأخرى التي انتقل فيها من رؤيته للإسلام وفيه، إلى رؤيته للإسلام في تلك القضايا إلى الرد الشديد دون مواربة، أو مهاترة، وهل ننسى رده على العولمة وروادها في الغرب، ورده على مسلك بعض المضاربين الأمريكيين في الأزمة المالية العام 1997، وناهيك عن رده على إسرائيل ومسلكتها العنصري الذي فتح عليه أبواب النقد والهجوم¹.

المطلب الثاني: تقريره لعملاً "الإسلام المرجحة العليا للمسلمين"

يستطيع المرء أن يكتشف حقيقة مسلم محاضر محمد وإيمانه بأن الإسلام له المرجعية العليا، بمعنى أن يرد إليه أمر الأمة في شؤونها كافة مادامت تعلن انقيادها لهذا الإسلام، والتسليم بعبوديتها لله وحده، ولذلك كان حرصاً على تكمية أن الرسول صلى الله عليه وسلم كانت مهمته الناجحة هي توحيد عرب الجاهلية في أمة تخضع للإسلام في توحيد وتناصر مع رسولها الخاتم، وكتابها الواحد، ووحى الله الواحد في هذا الكتاب²، وقد ظل الرسول صلى الله

1- كلمة محاضر محمد التي ألقاها بمناسبة عقد القمة الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي بالعاصمة الماليزية كوالالمبور في أكتوبر 2003م حول اليهود وحكمهم للعالم بالوكالة، وما أحدثته هذه التصريحات من ردود أفعال إسلامية وغربية، خاصة ما ذكره بشأن معاداته للسامية. <http://www.eyelash.ps/vp/archive/index>.

2- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 11.

عليه وسلم ومن خلفه من المسلمين صادقي الإيمان على ما أعلنه محاضر محمد من الاعتراف بأن المصدر في عقيدتنا وشريعتنا هو القرآن والسنة، لأن القرآن والسنة في اعتقاده "لم يتركاً أمراً في الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية من دون أن يطرحا له بدائل عديدة وواضحة"¹.

ورتب محاضر على تلك البديهية نتيجة مؤداها أنه إذا أهملنا تعاليم الإسلام فإن الأمة لا تكون قد ارتكبت خطأ فظيحا فحسب" وإنما سنعمل أيضا على حرمان أنفسنا من مزايا الإسلام ومنافعه، وإذا حدث أن فشلنا بعد ذلك أو ألحقت بنا المهانة والضعف، يجب علينا عندها ألا نلوم لهذا إلا أنفسنا"².

انطلاقاً مما سبق أكد محاضر محمد مجموعة من الآراء:

- 1- أن إظهار الالتزام بهذه المرجعية العليا قد واجه مسلكين³، مسلك الالتزام بأحكام القرآن والسنة في القضايا التي لهما فيها أحكام واضحة وصريحة، ومسلك الالتزام بالاجتهاد وإعمال العقل في القضايا التي وضع فيها الإسلام قواعد كلية عامة في التشريع، أو في القضايا التي ليست فيها أحكام واضحة، أو قواعد عامة، وقد اتفق العلماء على الأخذ كذلك بإجماع الصحابة ثم إجماع العلماء، وبعد ذلك القياس، ثم الإحسان، والمصالح المرسلة.
- 2- أن المجتمعات الإنسانية إذا كانت في تعاملها مع الحقيقة الدينية تنقسم إلى أقسام ثلاثة وهي مجتمعات الغربية ذات الغالبية المسيحية، التي تقتصر مرجعية الدين على الحياة الخاصة

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 224-235.

2- المرجع السابق. ص: 155.

3- محمد، محاضر. وإبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 14.

لل فرد بعلمانية مفرطة، والمجتمعات في شرقي آسيا التي تعترف بمرجعية الدين فيها، ولكن في إطار من عدم خلطة الدولة، والمجتمعات المسلمة الشديدة التمسك بالإسلام، فإن المجتمعات الأخيرة تظل لها القدوة الحسنة يفاخر بها المسلمون ما دامت تسعى وتعلو هذه المرجعية، ولكنها تبقى قدوة سيئة لا يفاخر بها المسلمون إذا ما استغنت عن هذه المرجعية ويعتقد محاضير أن خبرة المسلمين لا تخلو من نماذج للقدوتين¹.

3- أن هذه المرجعية لها كلمة الفصل في الحكم على ما يصدر من اجتهاد علماء المسلمين، وليس العكس، فزعم أنهم في رايه أفراد ورعون، إلا أنهم ليسوا أنبياء، وليسوا معصومين، بل هم بشر بما في كل البشر من نقاط قوة ونقاط ضعف، كما أن منهم من ليس من الفقهاء الورعين، خاصة إذا دخل في هؤلاء الفقهاء أو أدخلوا الدين- في مجال السياسة، والتاريخ فيه أمثلة لعلماء دين وافقوا سادتهم في كل شيء،² ويرى

4- إن هذه المرجعية هي التي يرد إليها اختلاف المسلمين إذا تشبعت بهم سبل الاختلاف، وعدم الاتفاق على رأي جامع، وقد اعتبر محلل ذلك واجباً لازماً عندما تستبد الحيرة بالمسلمين في القضايا الدينية، وعندما لا يجدون إلا أقوالاً عديدة للعلماء³، وعندما تختلط عليهم الأمور الدينية⁴، ليس هذا فحسب، بل إن محاضير عد ذلك دليلاً على مكن حقيقة

1- محمد، محاضير. و ايشهارا، شتارو. 1998. صوت آسيا. بيروت: دار الساقى. ص: 60-61.

2- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 41-42.

3- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 226-228.

4- المرجع السابق. ص: 226.

الإسلام من المسلمين، وإلا فإن فعل خلاف الالتزام السابق مآله التعرض للخطأ و مجانبة الصواب¹.

5- أن مرجعية الإسلام تفرق بين ما هو إسلامي، وبين ما هو مسلم، من التشريعات، فالقانون أو التشريع لا يكون إسلامياً إلا إذا جاء مطابقاً لأصول الشرع وروحه، ولكنه يظل دون ذلك، أي مجرد تشريع صادر عن المسلمين ليست له الصفة الإسلامية الشرعية²، وأن اجتهد فيه عالم مسلم أو توصل إليه، بل وأن تبنته حكومة إسلامية، أو أصدرته، أو أعلنت التزامها به.

6- إن هذه المرجعية تفترض الالتزام بين الإيمان والعمل به، والفكر والحركة، والتأمل والممارسة، في ضوء قيم الإسلام وأحكامه، وعلى أن يظل الإسلام مجرد طقوس نظرية، أو شعائر لا حركة فيها، فذلك يعني طبيعة الإسلام ومرجعيته من حيث "إن الإسلام ليس شعائر ومظاهر فقط، وإنما ينعكس في التزامنا بالاعتدال والرحمة في كل ما نقوم به"³، هنا نلاحظ كيف يجعل محاضير الرابط بين المظهر والجوهر، وبين الحق والحقيقة في الإسلام هو القيم، التي تتحول إلى واقع في المعاش والسلوك والوجود، وعجز عن فهمه - أي الواقع -

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 155.

2- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 45-46.

3- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 151.

الكثير من المسلمين الذين مازالوا مرابطين على الجوانب الشكلية في الإسلام أكثر من إيمانهم بجوهره¹.

7- إنها أخيراً مرجعية لا تقبل التنازل أو الاستغناء بغيرها، وإلا كان البديل هو هوان المسلمين ومدلتهم، وهنا يؤكد محاضرير محمد أن هذين الداءين سيظلان ينخران في جسد الأمة ما استمر المسلمون في رفض تعاليم الإسلام الصحيحة التي تكسبهم القدرة على الدفاع عن أنفسهم، وتجعلهم يسعون لاكتساب المعارف التي تؤهلهم لذلك، بل سيظل الحال على ما هو عليه من صحة مواد المسلمون لم يعملوا لدينامهم و لأخرتهم، ولم يلتزموا بأوامر الإسلام، ولم ينتهوا عما نهى عنه².

هذه الحقائق التي رتبها محاضرير علمي مرجعية الإسلام العليا للمسلمين رغم ما فيها من توافق مع ما تفرضه هذه المرجعية لظل لها الكلمة في حياة المسلمين، لم تنسه الحديث عن أو التذكير بأنها - أي المرجعية - تعرض وتعرض الابتلاء ونحن بفعل المسلمين وسلوكهم، تمثل مداخل للعدوان على المرجعية، وتشويه مبادئها.

من هذه المداخل يذكر محاضرير محمد ما يلي

- التفسيرات المتناقضة لأحكام الإسلام وتعاليمه وتشريعاته، نتيجة التطورات التاريخية التي مرت بها الأمة منذ تمزقها بسبب الصراع على السلطة ورغبة بعض الأشخاص في تولي منصب

1- محمد، محاضرير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 102.

2- المرجع السابق. ص: 124.

الخلافة بصرف النظر عن أحقيّتهم في ذلك¹، الأمر الذي أوجد مبرراً لقيام بعض العلماء بإصدار فتاوى خاصة بهم، وإنشاء طوائف وطرائق خاصة بهم، مستعنيين في إصدار تلك الفتاوى بتأويلات غير صحيحة، وبأحاديث نبوية لا أساس لها من الصحة²، وهكذا وجد المسلمون أنفسهم طوال الأربعة عشر قرناً الماضية مُمزّقين بين تفسيرات مختلفة للإسلام وأحكام مختلفة يدّعي صاحب كل منها صحة ومطابقة ما فيها للأحكام الصحيحة.

- الازدواجية في التزام بالمرجعية العليا بين الإيمان بها والعمل من خلالها، وهذه الازدواجية لا تقف عند شكل واحد³، فنحن المسلمون نمتلك ثروات كبيرة، ورغم ذلك يعاني بعض المسلمين من مجاعات مهلكة وتدعي البلدان الإسلامية التزامها بالإسلام حين أن النزاعات والحروب بينها لا تتوقف، ولا يتورع بعض المسلمين عن إظهار الالتزام بالدين في نفس الوقت الذي لا يتورعون فيه عن اللجوء إلى من يسميهم محاربين بالكفر طلباً للعون والنصرة، فضلاً عن أننا كمسلمين نقع في خصومات وجزاعات مستمرة، أن مكفينا شرور الأعداء، مع أن ما أصابنا هو من كسب أيدينا.

- تقطيع أوصال المرجعية العليا بين الخلافات المذهبية والعقائدية، خاصة مع انقسام المسلمين إلى فرقتين غالبيتين، فرقة السنة، وفرقة الشيعة، بفعل عوامل تاريخية، وسياسية، ودينية، ومعرفية، لم يكن معها -أي عوامل- إلى أن أضحت صورة الإسلام الموحدة للأمة، المانعة

1- محمد، محاضرير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. ديبشق: دار الفكر. ص: 169-170. ص:

للتفرق في الدين، بلا حقيقة، في الوقت الذي تدهمهم فيه هذه الأمة لأشكال العدوان كافة من داخلها، ومن خارجها، وفي الوقت الذي تدهمهم فيه تحديات القرن الواحد والعشرين، وهم أبعد أمم الأرض عن التهيؤ لها، وتوحيد الصف لمواجهةها.

وينفى محاضير أن تكون الأمة مؤهلة للدخول في هذا القرن بإمكانات الاستعداد له، وكل حصونها مهددة من مناح شتى، في عالم تسيطر عليه القوى العظمى التي لا يوجد بينها قوة واحدة مسلمة، وعالم أينما قلبت النظر في أوضاع المسلمين فيه لا تجد إلا الضعف، والفقر، والتخلف، والاستضعاف.

- خلط المرجعية الإسلامية بالقلم والثقافات القبلية العشائرية التي لا ترابط بينها وبين هذه المرجعية، وأساء ما في هذا الخلط إقدام بعض المسلمين على ارتكاب بعض الأخطاء التي وصل بعضها حد الجرائم، ثم تنصب أنفسهم قضاة يستحلون ما لم ينزل إليه به سلطان، ويصدرون أحكاما ليست من شرع الله في شيء، بل أفردوا لا يتوزعون عن تنفيذ هذه الأحكام ظنا منهم أنهم يمتلكون القدرة على فهم الإسلام والتفكير منه، والتنفيذ لما شرعوه، ولو قاد ذلك إلى استرجاع منظومة قيمية كانت مائدة في فترة الجاهلية الأولى²، التي جاء الإسلام ليهدم كثيرا من عاداتها، وتقاليدها وأعرافها.

- الانتقائية في إظهار الالتزام بالمرجعية العليا، خاصة إذا فهمناها خطأ، أو أردنا أن نطوعها لتسويق أهدافنا ومصالحنا، وذلك المسلك يعتبره محاضير ما يؤكد بعدنا كمسلمين عن الصراط

1- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 42.

2- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 40.

المستقيم، وأننا لا نعيش كما يأمرنا ديننا الخفيف، وإنما نأخذ من التعاليم الإسلامية ما يمكن أن نتخذه ذريعة لتبرير ما نسعى إليه من رغبات، ونطرح جانباً ما يبين أو يظهر خطأنا¹.

- الدور الفاسد لفقهاء السلطات، وفقهاء الاختلاف، وفقهاء الفتاوى الجامدة، وفقهاء التعصب المذهبي، وفقهاء التكفير والإخراج من الإسلام²، فكل هؤلاء يختلفون عن العلماء ذوى الورع والتقوى السابق إشارة محاضير إليهم، من حيث أنهم ادخلوا في الدين ما ليس فيه، ولووا أعناق أحكامه على غير مقاصدها، وأظهروا الإسلام حملاً لأكثر من وجه، وأكثر من مذهب، ولم تحس الأمة من ورائهم إلا الانقسام وتسويغ الاستبداد، والظلم، وجمود الحياة، بدعوى غير صحيحة، ومشوهة الأحكام الإسلامية.

المطلب الثالث: تقريره لمبدأ "الإسلام نظام الحياة الشامل"

لم يشأ محاضير أن تستبد بنا حين الإجابة على السؤال الثاني وهو إذا كانت للإسلام المرجعية العليا لأمة المسلمين على النحو السابق ذكره وتحلوا بهذه المرجعية إلى حقيقة معاشة في حياتهم؟ هنا ينطلق في إجابته على السؤال من اعتبار أن ما يعطى للمرجعية فاعليتها ومصداقيتها، بل وتقبلها في الوجود البشري أن تصير نظام حياة ونقطة عقيدياً وتشريعياً يستجيب بالتالي لكل ما في هذه الحياة من متطلبات، ويؤسس بالضرورة لما ينبغي

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 153.

2- Patricia Martinez, 2001, "Mahather, Islam and the new Malay Dilemma", in Ho Khai Leong and James Chin (ed), Mahather's Administration, Singapore: Times Book International, p.219.

أن تستقيم عليه - أي الحياة - من نظم وأنساق فرعية تنساب بيسر مرونة - دون تكلف - فإذا بها تلبي حاجات الناس على اختلافها، واختلافهم، مهما تقادمت بهم الأزمان، وتعددت بهم الأماكن.

هنا نلاحظ أنه وضع لنظام الحياة في الإسلام عدة ركائز ومنطلقات، في الوقت الذي أظهر حرص على أن يتبنى الفاعلية لهذه النظام على مجموعة من الشروط والضوابط، فما هي تلك الركائز، وعلى أي قاعدة أقام تلك الشروط؟

أ- أما الركائز والمنطلقات فقد عددها

1- إن هذا النظام "أسس على يكفل للإسلام والمسلمين الاحترام والتقدير، ويحميهم من اضطهاد الآخرين، ويضمن لهم أن تكون الحكومات الإسلامية ماهرة في إدارة شؤون الحكم، وتوفير ضرورات الحياة، وتسيير دولاب الحكم على نحو عملي وعادل، بما يكفل الريادة للمسلمين في مجال العلوم الدنيوية، ويمكنهم من استغلال الموارد التي حباهم المولى عز وجل إياها"¹.

2- إن هذا النظام لا يفصل بين الدنيا والدين، أو السياسة والدين، ذلك أن مطلق الفصل بين الكنيسة والدولة، وبين العلمانية والعقيدة في المسيحية غير وارد في نظام الحياة الذي يتأسس على الإسلام، ولكن لماذا؟ يجيب محاضر "لأنَّ الدين الإسلامي بطبيعته يُشكِّل

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 69.

منهج حياة متكامل، وأي أسلوب حياة كهذا لا يمكن أن يقتصر على العبادة الصرفة وممارسة الطقوس الدينية فحسب"¹، لكن هل يقبل الإسلام فهماً محدداً للعلمانية غير ما ذكره محاضير على النحو السابق؟ والواقع أنه يفرق بين نوعين من العلمانية²، الأول هو ما نقلناه عنه، ويؤكد من خلاله أنه يفصل بين الإسلام والحياة الدنيا، أو يفصل بين الإسلام الدين وبين الإسلام السيامية، فذلك ليس من الإسلام في شيء، أما النوع الآخر فيجعل العلمانية فيه مرادفة للأخذ بالعلوم الحديثة، بل الأخذ بأحدث ما في العلوم، واكتساب المهارات العالية في ذلك، وإجادة التعامل مع التقنيات المتطورة، بشكل يجلب الرفاه والسعادة للمسلمين، ويوفر لهم وسائل الدفاع عن النفس، وذلك لا يستبطن شيئاً يخالف التعاليم والأحكام الإسلامية على الإطلاق.

3- أنه نظام فضلاً عما سبق وبمكمله لا يفصل بين الدنيا والآخرة، أو بين الدنيا الغائبة، والآخرة الباقية، ومن ثم لا يقبل بحال أن ينظر المسلمون إلى الدنيا على أنها متاع زائل وملك للكفار فحسب، لأن الله سبحانه وتعالى أعلن للمسلمين الدار الآخرة التي لا تفتنى، وبالتالي يجب عليهم أن لا يسعوا لكسب عرض زائل لتوسيع أرضهم، أو يجتهدوا لزيادة عددهم³، ويعتبر محاضير محمد أن الفهم الخاطئ للعلاقة بين الدنيا والآخرة بالمعنى السابق لا يمكن أن

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 151.

2- المرجع السابق. ص: 123-124.

3- المرجع السابق. ص: 66.

منهج حياة متكامل، وأي أسلوب حياة كهذا لا يمكن أن يقتصر على العبادة الصرفة وممارسة الطقوس الدينية فحسب"¹، لكن هل يقبل الإسلام فهماً محدداً للعلمانية غير ما ذكره محاضير على النحو السابق؟ والواقع أنه يفرق بين نوعين من العلمانية²، الأول هو ما نقلناه عنه، ويؤكد من خلاله أنه يفصل بين الإسلام والحياة الدنيا، أو يفصل بين الإسلام الدين وبين الإسلام السيامية، فذلك ليس من الإسلام في شيء، أما النوع الآخر فيجعل العلمانية فيه مرادفة للأخذ بالعلوم الحديثة، بل الأخذ بأحدث ما في العلوم، واكتساب المهارات العالية في ذلك، وإجادة التعامل مع التقنيات المتطورة، بشكل يجلب الرفاه والسعادة للمسلمين، ويوفر لهم وسائل الدفاع عن النفس، وذلك لا يستبطن شيئاً يخالف التعاليم والأحكام الإسلامية على الإطلاق.

3- أنه نظام فضلاً عما سبق وبمكمله لا يفصل بين الدنيا والآخرة، أو بين الدنيا الغائبة، والآخرة الباقية، ومن ثم لا يقبل بحال أن ينظر المسلمون إلى الدنيا على أنها متاع زائل وملك للكفار فحسب، لأن الله سبحانه وتعالى أعلن للمسلمين الدار الآخرة التي لا تفتنى، وبالتالي يجب عليهم أن لا يسعوا لكسب عرض زائل لتوسيع أرضهم، أو يجتهدوا لزيادة عددهم³، ويعتبر محاضير محمد أن الفهم الخاطئ للعلاقة بين الدنيا والآخرة بالمعنى السابق لا يمكن أن

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 151.

2- المرجع السابق. ص: 123-124.

3- المرجع السابق. ص: 66.

يعيد للأمة مجدها، ولا للإسلام قوته وتمكينه، لأن تموين الهدفين لا يتحققان، ولن يتحققا إلا بالسعي الجاد والدعوى والناجح في الدنيا، بمثل ما يعمل المسلمون لآخرتهم¹.

4- أنه نظام من حيث أنه لا يفصل بين الدنيا والآخرة لا ينبغي أن يعزل المسلمون أنفسهم عن الحياة، ولا أن تنعزل الحياة عنهم، بالتواكل، أو الانسحاب من السعي الجاد فيها، تحت أية دعوى، وبناء على أي ذريعة، فالإكتفاء بموقف المتفرج في الحياة، تعويلا على فهم خاطئ لنظام الحياة على أنه مجرد أداء للشعائر الدينية الواجبة فرضا، وتحصيل المعرفة الدينية التي تكسب ثواب الآخرة، يعطل هذا النظام ويجمده، ومن ثم لا يضمن والحال كذلك أن نحافظ على سلامة أنفسنا، والنجاح من التهلكة، وكيف يتحقق ذلك وقد تقاعسنا عن أن نتجهز بكل الضروريات الدنيوية، ونفاد عن أنفسنا، ونهرب أعداءنا².

5- وهو أيضاً نظام حياة منفرد في طبيعته ومصلحته وخصائصه، ومن ثم ليس نظاماً رأسمالياً مادياً خالصاً، وليس نظاماً اشتراكياً، ونظراً لمدته الفائقة على الجمع بين الأمور المادية والأمور الروحية، ومهما حاول الغرب أن يتعاضدنا نحو ماديتنا، يجب أن نكون على وعي من أنه إنما يسعى من خلال ذلك إلى تمزيق صفتنا والتحكم في ثقافتنا وسياستنا واقتصادنا، لنصير شعوباً له مستعمرة مرة أخرى³.

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 102-103.

2- المرجع السابق. ص: 67.

3- Patricia Martines, 2001, "Mahather, Islam and the new Malay Dilemma", in Ho Khai Leong and James Chin (ed), Mahather's Administration, Singapore: Times Book International, p..227

6- وهو نظام حياة كذلك يسمو فوق النزعة القومية الضيقة، و فوق النزعة العرقية الطائفية¹، ويجد أفضل نموذج قدم له في التجربة النبوية الرائدة التي تحلى فيه المسلمون بالصبر والشجاعة والنظام والولاء لدينهم ورسولهم، أما أفضل نموذج معاصر لنظام الحياة في العالم الإسلامي فيجد في التجربة الماليزية المصادقية، من نواحٍ ثلاث²، فالإسلام مَكَّنَ الملايو من تحقيق وحدتهم اللائمة لأحداث التوافق السياسي مع غيرهم داخل المجتمع، وحقق التنمية الاقتصادية التي طالما سعت إليها الحكومة الماليزية، وحدد أولئك الذين يمكن اعتبارهم خارجين على النظام العام في المجتمع الماليزي، وخاصة تحت إدارة حكم محاضر ذاته.

ب- وأما الشروط والضوابط اللازمة لفاعلية نظام الحياة في الإسلام، أو للإسلام كنظام حياة شامل الأبعاد والوجهات، فقد أورد محاضر منها:

1- التعامل مع هذا النظام بمرونة قدر الإمكان والتناسب كون هذا النظام صالحا في كل زمان ومكان، وليس خاصا بزمان بعينه، أو بمكان كون، ولكنها المرونة التي تتحقق بإحداث التوافق بين مبادئ الإسلام وروحه وقوانينه وبين واقع المسلمين وحاجاتهم، وليست المرونة التي تتجاوز هذه المبادئ وتلك الروح والقوانين، ولكنها في الوقت ذاته لا تقبل عهد الماضي،

1- محمد، محاضر، و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 22.

2- Patricia Martines, 2001, "Mahather, Islam and the new Malay Dilemma", in Ho Khai Leong and James Chin (ed), Mahather's Administration, Singapore: Times Book International, p.110 -111.

ولا عند: التفسيرات المتزمنة لنصوص القرآن والسنة الصحيحة¹، فيقع الناس في الحرج والضيق

رغم اختلاف ظروفهم وملابسات حياتهم عن مثيلاتها التي جاءت هذه التفسيرات في

سياقها.

2- تأسيس الفاعلية على العدالة قيمة وإجرائية²، فالعدالة المطلقة هي أساس الإسلام

وتعاليمه، وإذا كانت هذا أول ما يجب الالتزام به والاتفاق بل والتوافق عليه، فإن الخطوة

التالية لجعلها حقيقة أن يجتهد المسلمون في انجاز المسائل الإجرائية الكفيلة بتحقيقها، خاصة

وأن هناك مؤشرات في الآيات المشاهدات والأحاديث الصحيحة على كيفية إقامة العدالة،

وإقامة أسلوب إدارتها، بل لا يوجد في القرآن والسنة ما يمنع إنفاذ وتطوير الجوانب الإجرائية

للعدالة.

3- بناء القوانين والتشريعات التي يحتاجها المجتمع لتطبيق شريعة الإسلام، وذلك على هدى

من مبادئ مراعاة أكبر قدر من المصلحة للمجتمع والالتزام بالعدالة على ما سبق، وتمحيص

القوانين والإجراءات القانونية بكل دقة وتمحيصها على ما جاء في القرآن والسنة، ومراعاة

الظروف والملابسات وما يستجد من مشاكل في حياة الناس داخل المجتمع، وإعمال الشورى

بين علماء الشرع وعلماء الأنشطة الإنسانية الأخرى، ومراجعة التشريعات باستمرار وإحداث

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 232-236.

2- محمد، محاضر. يوليو 1996. كلمته الجامعة التي جاءت في سياق أعمال الحلقة الدراسية لإدارة القوانين الإسلامية. كوالا لمبور:

التغيير فيها حسب مقتضى مقاصد الشريعة، وعدم اعتبار العصمة لأي تشريع، أو مشرع كائناً من كان¹.

- 4- كفالة أن يتعامل المسلمون وفق متطلبات نظام الحياة في الإسلام قدر تعاملهم به، إذا أرادوا أن يقبلوا على القرن الواحد والعشرين بعيون وعقول مفتوحة، وأن يكون لهم دور مؤثر في مجرياته²، ذلك أن الإسلام قادر على أن يكفل لهم أن يسهموا في تطوير الجنس البشري على نحو إيجابي من خلال وضع الناس على طريق الأمن والسلام، شرط احتفاظهم بعقيدتهم الصحيحة، وقيمتهم الروحية والاستمسك بالأخوة الإسلامية الحقيقية.
- 5- الحرص على أن لا يتحول نظام الحياة إلى مجرد سلوك فردي يتعامل به كل مسلم وفق مصالحه الخاصة، دون أدنى اعتبار لغيره من المسلمين، فليس من الإسلام في شيء أن يفهم على أنه مجرد ممارسة لبعض العبادات والمعاملات، والإطلاع على المعارف والعلوم الدينية، أو تلقيها، أو الاستحواذ عليها كي تعود بالنفع على فرد واحد فقط، فذلك إذا كان يولد الأناية في الإنسان المسلم فإنه يتعارض وينافي مفهوم الأخوة الإسلامية.
- 6- توفير المقومات الأصيلة لبعث نظام الحياة في الإسلام من جديد بين المسلمين⁴، ويدخل ضمنها وفي المقدمة منها: رصد الإمكانيات والمقومات والأصول التي تملكها، وتفحصها، وبلورة الخطط والبرامج التي تمكن من تفعيل استخدامها باقصى طاقتها للارتقاء

1- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 51-53.

2- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 208-209.

3- Patricia Martines, op. cit, p. 220.

4- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 141.

بمردودها، والاستعانة بالمصارات العالية في العالم الإسلامي، وجذب العقول النادرة التي هاجرت إلى بلاد الغرب، ثم الثقة في إمكانات النجاح بمشيئة الله.

المطلب الرابع: تقريره لمبدأ "الإسلام قيمة حضارية وأخلاقية"

ينقلنا محاضر محمد في حديثه عن القيم في الإسلام إلى وجه آخر من وجوه الحضارية، وذلك أنه إذا كانت المرجعية العليا للإسلام بين المسلمين، وإذا كانت هذه المرجعية تتأسس على نظام حياة شامل لا ينزل عن دنيا المسلمين وواقعهم، ولا يعزل هذه الدنيا عن آخرتهم، فإنه هنا يثبت لنا أن هذا النظام بدوره إنما ينهض على منظومة قيمة فريدة، ومن يعمن النظر في فكر محاضر محمد بصفة عامة لا تخطفه حقيقة أن القيم تنبأ مكانة محورية ضمن سلسلة أفكاره المتعددة بل يشكل رافداً مهماً لنسقه المعرفي الثري، والذي حرص فيه على أن يلصق بكل دائرة من دوائر الفكر الخمسة الماليزية، والآسيوية، والإسلامية، والغربية، والإنسانية نمطاً من أنماط القيم، قد يراها البعض مقطوعة أو متداخلة، أو متدايرة أحياناً، وربما ملتبسة أحياناً أخرى.

لكن ما لا ينبغي تجاوز التسليم به في هذا السياق أن محاضر أو على خطوات تقف عندها كل دائرة بمنظومتها القيمية، وأنه أيضاً انتصر كثيراً لقيمه الماليزية، وقيمة الآسيوية، وقيمة الإنسانية، انتصاراً يقرب بينها وبين القيم الإسلامية إلى حد كبير، لأن الإسلام يقدم منظومته القيمية بشكل قلّ أن يتعارض مع قيم كهذه الدوائر، إن لم يضيف إليها، ويضبطها.

نقطة البدء التي أراد محاضير أن يصارحنا بها في موضوع القيم تأكيداً أن القرن الحادي والعشرين يفرض - وتصاحبه - تحديات كثيرة، وأن السبيل الوحيد لمعالجة هذه التحديات - في رأيه - التمسك بالقيم الروحية، أخذاً في الاعتبار تجارب مجتمعات إنسانية أخرى تحللت من قيمها الدينية، فقدت توازنها، وأقعدتها الإحساس بالضياع¹، خاصةً بعد فشل الأيديولوجية التي وضعها الإنسان لتحل محل الأديان.

يعترف محاضير من ناحية أخرى بأن هذا القرن الحادي والعشرين، يحمل نذراً خطيرة في اتجاه العالم إلى المادية البحتة، والشرك بالواحد الأحد، والتمادي في تطوير أدوات الدمار الشامل، والاعتزاز بما وصل إليه من علم ومعرفة، والميل بالتالي إلى ما أسماه بالعمرفة والصلف² ويكرر مرة أخرى أن القيم الدينية والروحية نتيجة لكل تلك الشرور والمفاسد تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى، ولكنه هذه المرة يرى أن الإسلام هو القادر على أن يوفر للمؤمنين به، وغير المؤمنين القيم التي تكفل لهم السلم والخير والأرض³، مادام يركز على مصادره الصحيحة، لذلك لم يكن غريباً في نظر محاضير أن تكون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في بناء المجتمع الإسلامي مباشرة بالالتزام بقيم الحياة التي تعاليم البشر، بعيداً عن القمع، والعسف، والظلم، والاضطهاد، وطغيان الأغنياء على الفقراء، وكل القوي

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 112.

2- المرجع السابق. ص: 207-208.

3- المرجع السابق. ص: 208.

للضعيف، وواد البنات، ومعاملة النساء كالقطيع¹ لذلك كان جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم لإقامة مثل هذا المجتمع عظيماً، لأنه غرس ونشر هذه القيم لم تكن سهله في مجتمع عايش الجاهلية بكل ما كان ضمن مضادات القيم.

بل لم يكن غريباً أن يثبت محاضير أن رسالة الفاتحين المسلمين إلى الشعوب والدول التي فتحت على أيديهم كانت رسالة قيمة لا تسلطية أو سيفية، لذلك لم يكن مستعبداً أو مستهجنناً أن غالبية من ارتضوا دين الإسلام من تلك الشعوب والدول دخلوا فيه طواعية، اقتداءً بما وجدوه في سلوك وقيم الفاتحين المسلمين، في الاستقامة، والمعاملة الحضارية، والالتزام بالتعاليم الإسلامية الصحيحة²، كما حدث في اسبانيا، وأوروبا في عهد الحكم الإسلامي في الأندلس.

يستعلى محاضير محمد بكلمة القيم، وبراها المخرج والمنقذ لإنسان القرن الواحد والعشرين، لكنه إمعاناً في ذلك الاستعلاء يستهجن أن يفرض الغرب قيمه ونظمه السياسية والاقتصادية، أحسن من مثيلاتها في الدول الأخوي³، والسبب في ذلك يرجع إلى رؤية محاضير إلى تصور أن الرجل الأبيض - في عنصرية - من الرجل الملون، وأنه لذلك لابد أن يكون متفوقاً دائماً، وذلك ما جعل الغرب غير قادر على استيعاب سخف صوابه في إن الآخرين لن يتقدموا إلا إذا صاروا مثله، وغير قادر كذلك على أن يقبل أن هؤلاء الآخرين

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 38.

2- المرجع السابق. ص: 211.

3- محمد، محاضير. و ايشيهارا، شنتارو. 1998. صوت آسيا. بيروت: دار الساقي. ص: 57.

لهم قيمهم التي يجب أن يسلم بها، وليس العكس، وفي القلب منهم المسلمون، والآسيويون، فماذا عن مصفوفة القيم التي يستنبطها الإسلام إذا؟¹.

الإجابة التي قدمها محاضر محمد من الصعوبة أن نمسك بكل خيوطها، ليس لأنه لم يقدم مساهمته الواضحة فيها، وإنما لأن محاولة الإلمام بعناصر هذه المساهمة في مصادره الفكرية المقدر، لا ينتهي بها باحث بمفرده، ويكفي هنا أن نشير لبعض عناصره، على النحو التالي، مع ملاحظة أن ترتيبها لا يعني أولوياتها عنده، فكل القيم تستدعي بعضها بعضاً، ويصعب الفصل بالتالي بينها:

1- قيمة الرحمة، فالإسلام يراعي الاعتدال والرحمة في تصريف شؤون العدالة، ويأمرنا أن نكون رحماً فيما بيننا، ورحماً ومرعفين لحقوق الآخرين، رغم جعله الجزء من جنس العمل، وأن العين بالعين، والسن بالسن، والبادي أظلم²، وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد جعل من سماته أنه غفور رحيم فإنه يريدنا أن نصنع كذلك، لكننا لن نغفر ونرحم إلا إذا كنا متسامحين ومعتدلين، أما الرغبة في الثأر التي تحكم في الإسلام، والشعور بالانتقام، وإلحاق الأذى بالناس ليس من الرحمة والمغفرة في شيء.

2- قيمة التسامح، فهي جوهر الإسلام الذي يحميه سياج الاعتدال والعدل والمسلم الحق هو الذي يتحلى بالسماحة بعيداً عن التطرف والتعصب، وليس هناك من طبق هذه القيمة

1- Mahathir Mohammad, *A New Deal for Asia, Malaysia*: (Kuala Lumpur: Pelanduk: Publications, 1999), pp. 11- 23, p 67-80

2- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 149-150.

3- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 12-13.

أعلى وأبقى من الرسول صلى الله عليه وسلم، في تسامحه مع ذوي قرابته الذين لم يؤمنوا به،
وتسامحه مع الذين ارتكبوا بعض المعاصي، وتسامحه مع المشركين في صلح الحديبية، وتسامحه
مع الأسرى، وتسامحه مع أهل مكة يوم فتحها.

أما ما يدعيه البعض من أن التطرف قيمة إسلامية فذلك يعتبره محاضر خطأ،
وليس من الصحة في شيء¹، وينبئ عن سوء فهم وجهل بحقيقة الإسلام، وفضلا عما فيه
من اعتبار خروج المسلمين بدعوى أو ممارسات متعصبة، أو متطرفة ودليلا على التطرف في
الدين ذاته، خاصة وأن آخرين غير مسلمين صدرت وتصدر عنهم مثل هذه الممارسات
ولا ينسبها المسلمون إلى أهلهم.

3- قيمة السعة ورفع الحرج على الناس، وقاسق القول أن الإسلام ليترك للمسلمين - إذا
ما سكتت النصوص الشرعية قولا وسنة عن بيان الأحكام في بعض القضايا، أو وضع قواعد
كلية عامة - رحابة الاجتهاد في اجتهاد الفسح الذي تحركته الشرعية ليحقق أكبر قدر من
المصلحة للأمة والمجتمع، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ

1- محمد، محاضر. 1996. الإسلام الذي أسىء فهمه. ترجمة: إبراهيم، عوض. ماليزيا: المركز العربي الأفريقي: سندريان برحد.

ص: 50.

2- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق الدولية. ص: 12.

العُسْر¹، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا﴾²، ويُعَقَّبُ محاضير عبارة ذات دلالة من القول "فليس الإسلام حملاً ثقيلاً لا يطيقه البشر"³.

4- قيمة التوازن والوسطية، وقد سبق ذكر أن الإسلام، يؤسس لنظام الحياة على توازن بين الدين والدنيا والسياسة والدين، والعلوم الدينية والعلوم الدنيوية، والاهتمام بالدنيا والآخرة، والربط بين الإيمان والعمل الصالح، وبين الفكر أو التنظير والحركة أو الممارسة⁴.

5- قيمة السلام، فالإسلام دين السلام، والمسلمون يحيون بعضهم بعضاً بالسلام، ويحيون غيرهم بالسلام، ويريد منا أن نكفل السلام للجميع⁵، إذا بادلوا المسلمين سلامهم بسلام مماثل، فإذا اعتدوا وبعثوا فليس من السلام الاستكانة وعدم رد العدوان، دون التمادي بعدوان مماثل⁶، ولا يقدر في هذه القيمة في رؤية محاضير محمد أن تقوم بعض الفئات المسلمة ببعض الأعمال التي تنطوي على عنف أو إرهاب، لأن ذلك ليس من سلوك المسلمين وليس من دينهم، الذي لا إرهاب فيه بمعنى العدوان والغلبة بل ويدكرنا بأن الإرهاب إنما هو صناعة الدولة الأوروبية أولاً، وليس من كسب أيدي المسلمين أعداء

1- القرآن. سورة البقرة 2: 185.

2- القرآن. سورة البقرة 2: 286.

3- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق الدولية. ص: 47.

4- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضير محمد للإسلام. في: الفكر السياسي لمحاضير محمد. القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية. ص: 108.

5- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 91.

6- المرجع السابق. ص: 107-109.

7- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 15-22.

6- قيمة الحرية والبعد عن الإكراه، ومنطلق هذه الحرية وأساسها أن "الإسلام دين عملي، ولم يقصد به أبداً أن يكون ديناً مفروض بالقوة، والقهر وإتباعه، وليس مقصوداً منه أن يكلفهم بما لا طاقة لهم به"¹، يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾²، ورغم ذلك فإنه في الوقت الذي يفرض فيه الإسلام هذه القيمة يتعرض المسلمون في بعض المجتمعات والدول الأخرى غير الإسلامية إلى القمع، والتنكيل، والوحشية، وبما يحدث من الصوب في البوسنة، وما يحدث من اليهود في فلسطين ليس ببعيد.

7- قيمة الأخوة الإسلامية³، التي دعت إليها تعاليم القرآن والسنة بوضوح لا يخفى على مسلم، وبموجبها يمتنع على المسلم إلا التآخي مع أخيه المسلم، حتى في حال اختلاف الرأي بينهما، لأن هذه التعاليم نصت على المسلمين التزم بخارج متعددة لحل ما قد ينشأ بينهم من اختلافات ومنازعات بالتشاور والنصح، ويعد انتهاك هذه القيمة - في رؤية محاضر - من أخطر الآفات التي أخرجت بالمسلمين قديماً وحديثاً، وهولت الرحم بينهم إلى تقاطع وتدابر، وتقاتل، وطائفية، ولذلك أعلنتها صحيفة رابوينة كل حملة لإضعاف وضرب القوة الإسلامية، وكل خصومة فاجرة وعنيفة في صفوفنا لا تمت لديننا بصلة.

8- قيمة العدل، وهي من القيم التي عدها محاضر من أوائل القيم التي تسيطر الكثير من القيم الأخرى، كالمساواة، والاعتدال، والتسامح؛ بل قد لا نكون مبالغين أن قلنا أن ما اعتبره

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكيرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 152.

2- القرآن. سورة البقرة. 2: 256.

3- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكيرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 65.

4- المرجع السابق. ص: 213.

البعض من أن النموذج القيمي الإسلامي تعلوه قيمة العدل بعد قيمة التوحيد، لا يتجاوزه محاضير، فأنت تجده يتحدث عن العدل تقريباً في كل مصادره، بل وتستطيع أن تجد هذه القيمة في الخلفية الفكرية والمعرفية في معظم السطور المدونة في تلك المصادر، فهو يذكر "أي شيء يخالف العدل ليس من الإسلام"¹، "والإسلام شَدَّدَ على العدالة"، "وإن الإسلام يتفوق في العدالة عما سواه من الأديان، وأن القرآن يُشَدِّدُ على العدالة على نحو مكثف وفي كل موقع، ولا يمكن أن يسمح بالإتيان بما هو متناقض لمبادئ العدالة أو الإنصاف في كل زمان ومكان"² أكثر من ذلك أن يعنى إلى أن "هناك علاقة طردية بين العدالة والتنمية وأن مصلحة البلدان الإسلامية والمسلمين عامة تقتضي إيلاء قضية العدالة وأجهزتها اهتمام بالغاً"³.

ولكن هل يمكن القول التمييز الواضح لقيمة العدل كان السبب الجوهرى وراء دعواه في أن تطبيق بعض الحدود الشرعية ينطوي على حرمان العدالة⁴.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

-
- 1- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 48-49.
 - 2- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 237.
 - 3- المرجع السابق. ص: 222.
 - 4- منحود، مصطفى محمود. 2006. الإسلام والحركة السياسية في فكر محاضير محمد. في: عبد الفناح، سيف الدين. و عابدين، السيد صدقي (محرران). الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. القاهرة: مركز الدراسات الماليزية. ص: 248.

المطلب الخامس: تقريره لمبدأ "الإسلام دين الإنماء في كل زمان ومكان"

يمضى بنا محاضير محمد ليعرض رؤيته للإسلام كدين يدفع - بمرجعته العليا، ونظامه للحياة، وتنظيمه لها، وبنسقه القيمي - الإنسان إلى أعمار وجوده وإثمائه على هدى من تعاليم هذا الدين، لأنه دين يعتبر أن العالم بكل ما فيه لم يخرج - بحال - عن عمله، ولأنه ليس ديناً للعرب فقط، ولا ديناً للقرن السابع الميلادي فقط¹، بل تنساب روافد عطائه لتتجاوز تلك الأزمان، وتلك الأمة لتسع الأزمان كلها، والأمم كلها أينما حلت.

ولذلك يعرض الإسلام على إتباعه والمؤمنين به أن يضعوا أيديهم على مناحي التغيير التي يمكن أن تؤثر في حياة الناس وعماشهم²، ولكنه من ناحية أخرى لا ينيط بهم لهذه المسؤولية وهم قابعين منعزلين منسحقين من تلك لغيرهم، وأنه سبحانه أعد للمسلمين الدار الآخرة التي لا تفتنى، وبالتالي ليس عليهم السعي لكسب عرض زائل لتوسيع أرضهم أو يجتهدوا لزيادة عددهم، وذلك مما سبق لنا أن ذكرنا.

ان هذا الفهم يقود إلى تصور أن الإسلام - وأحوال كل ذلك - إلى سبب التخلف والهزيمة، وتعطيل الحياة وليس انماؤها، وهي تهمة بعدما تكونا عنه، فالتهم الخفيف بريء من هذه التهمة، وأن تفسيرنا الخاطئ وممارستنا المنحرفة هي التي تسببت في تهمة المسلمين³، ومن غير المنطقي أن تكون عقيدتنا وشريعتنا - هكذا يرى - اللتين كانتا العامل الأول والأخير

1- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 22.

2- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 213-221.

3- المرجع السابق. ص: 122.

في تغيير حياة القبائل العربية المختلفة، هي نفسها سبب اضحلال، وانحيار الحضارة الإسلامية.

إذا ما السبب في التخلف؟ هنا يدفع محاضير بحقيقة تؤكد استفحال هذا التخلف في علمنا الإسلامي مفادها أن الدول الإسلامية فقيرة ومتخلفة وضعيفة وغير متحدة، وتعتمد على غير المسلمين اعتماداً كاملاً في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك أسباب أمنها، واستمرار الإسلام فاعلاً في حياة المجتمعات¹، ثم يقدم ذلك تغيرات متعددة لما أصاب المسلمين من وراء التخلف.

يأتي في مقدمته تلك التغيرات التأويلات الخاطئة للإسلام التي تقتضي حث علماء الأمة المتبحرين في الدين على العمل بجدية وإخلاص لدراسة الإسلام بتمعن وتقدم تفسير صحيح للأحكام الإسلامية²، وسبب آخر للتخلف يرجعه محاضير إلى الجدل الدائر بين المسلمين حول الإسلام الصحيح، الذي أقعدنا عن رب التطور في العالم، وما يحدث فيه من تحولات سريعة³، وسبب ثالث يكمن في الغفلة عن حقيقة الإسلام التي وأن جعلت القيام ببعض الأعمال من قبيل فرض الكفاية، فإنها جعلت القيام بالأخرى من قبيل فرض العين لبناء الأمة⁴.

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 191.

2- المرجع السابق. ص: 188.

3- المرجع السابق. ص: 52-53.

4- المرجع السابق. ص: 149-154.

وسبب رابع للتخلف صدر في رؤية محاضر محمد عن تلك الفئة التي تنتكر لدينها، وموقعه في الأمة، ويجد فيها العرب ضالته ليصنع من جهلها علماً، ويجعل من صغارها بستاناً، ويجعل منهم أبطالاً يحاربون ظلم الإسلام وتأخره¹، والسبب الخامس تجسده عوامل عدم الاستقرار في البلدان الإسلامية من غياب الديمقراطية، وتعطيل استثمار الموارد والإمكانات والثروات، وسوء إدارتها وتنظيمها، وسوء معالجتنا للأيدلوجيات الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العالم إلى آخره²، والسبب السادس يعود إلى التطرف الذي تزعمته بعض فئات المسلمين، فأوصلوا بلادهم إلى ما وصلت إليه من تخلف³.

ويبقى سبب مهم للتخلف في إدارة الدول وتداخلها - بقصر نظرنا وعجزنا - في شؤوننا، والسيطرة على موارنا الطبيعية، واستغلالها مشاكل فقراء المسلمين، وتصدير إليهم عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، والواقع أن المقام لا يتسع لذكر أسباب أخرى فسر من خلالها محاضر حالة التخلف بين المسلمين، ولكن المؤكد بالنسبة إليه، والذي استنتجه من تلك الأسباب، من ناحية أن العلماء مسؤولون عن تخلفهم وتدهورهم⁵، ومن ناحية ثانية أن الإسلام يملك أفق واسعة لإخراجهم من ذلك بما يكفل الريادة في مجال العلوم الدينية والعلوم الدنيوية، التي تمكنهم من استغلال الموارد التي جعلها الخالق

1- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 21.

2- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر ص: 135.

3- المرجع السابق. ص: 177.

4- المرجع السابق. ص: 135-137.

5- محمد، محاضر. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص: 122.

سبحانه، من أجل رفاهيتهم، ومد يد المساعدة للفقراء والمحتاجين والبؤساء من المسلمين وغيرهم، مما يجعل منهم نموذجاً لكل القيم النبيلة.

وتبقى ناحية ثالثة استنتجها محاضر محمد من نظره في أسباب التخلف، وهي تتعلق بمحاولته وضع مقدمات للخروج من أزمة التخلف الممسكة بتلابيب العالم الإسلامي، وكأنه هنا لم يعرض للخلل، ولم ييشر بالأمل في الخلاص منه، وكفى، بل حاول أن يسهم ببعض مما يجعل من ذلك الذي بشرنا به الحقيقة، فماذا عن تلك المقدمات؟.

- 1- إدراك "أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"¹، وذلك يقتضي أن نعقل الأمور ونتوكل على الله، ونصلح من شأننا بأنفسنا لمساعدة أنفسنا، ونثبت بالدليل العملي المقنع أن الإسلام دين عظيم لم يفرط في شأنه وأنه يجلب العظيم والنفعة لمعتقيه، وللبنية جمعاء.
- 2- ربط الإنماء والتطور بالقيم في أساليب ومقاصدها، ومجالاته²، فلا يمكن لمجتمع أن يزدهر أو يتقدم دون أن تكون له قدرة على تحقيق العدالة، والتاريخ يشهد على أن الإسلام أحدث التغيير في الجاهلية الأولى وترابطت أجزاء المسلمين واتحدت، وهدمت أحوالهم وازدهرت بالعدل، فلما شوهدت الأحكام الشرعية، ورفع العدل من قبل المسلمين أعطت حضارتهم.
- 3- جعل قضية الإنماء الشامل قضية جهاد يتركز على دولة إسلامية يهدها من يتحلون بالعقلانية، والمهارة والكفاءة، والإمام بالعلوم والتكنولوجيا، والخبرة في الصناعة والتجارة،

1-Khoo Boo Teik, 1996, Paradoxes of Mahathir Mohammad., *An Intellectual Biography of Mahathir Mohammad*, (Oxford: Oxford University Press), p.167.

2- محمد، محاضر. و ابشيهار، شنتارو. 1998. صوت آسيا. بيروت: دار الساقي. ص:22.

والضلوع في السياسة والاقتصاد والاجتماع على أن يملك هؤلاء صفات النزاهة، والتوازن الروحي¹، يمثل هذه الصفات لن يتوقع معها إلا خدمة الإسلام والمسلمين.

4- اتاحة الفرصة على قدم المساواة لكل عناصر المجتمع بمسلمين وغير مسلمين بممارسة الدور الفاعل في إحداث الإنماء، والارتقاء به، فالعدل يفترض المساواة بين الناس في تلك الممارسة، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية، وانتماءاتهم المعرفية، وماليزيا أوضح نموذج للتماسك الداخلي رغم تعدد أجناسها، وثقافات أهلها، ولولا هذا التماسك ما استطاعت تجاوز الأزمة 1997²، والتوكيد على أن أي نموذج للإنماء والتقدم لا يمكن أن يحدث أثار في العالم الإسلامي بعيدا عن الدين³ " أن تنمية البلدان الإسلامية، وتحقيق الرفاء لشعوبها بقيادة حكومات صالحة، ونزيهة، تستند إلى نظام قضائي عادل وفاعل، وغيره من الترتيبات الأخرى المتصلة بالأمور الدنيوية لا ينبغي أن تتقاطع وتتعارض مع الأحكام والتعاليم الإسلامية"³.

5- التحلي بالصبر والمثابرة خلال مراحل الإنماء، لأن الجهود لإعادة تأهيل المسلمين واسترداد قوتهم سوف تستغرق زمتا طويلا، ولأن الإنماء كعملية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يحتاج إلى استقرار سياسي وكفاءة إدارية، وانفتاح للعلوم الحديثة، وإمكانات مادية، وصناعات متطورة، وتطوير للقدرات الدفاعية، القادرة على حماية الأمة.

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 61.

2- المرجع السابق. ص: 109-111.

3- المرجع السابق. ص: 123-124.

4- المرجع السابق. ص: 266.

6- الاقتناع بإمكان تحقيق الإنماء في العالم الإسلامي داخل كل دولة¹، وبعيداً عن تحقيق الوحدة السياسية الكاملة بين دولة كافة، على أن يتعامل الجميع بوصفهم أعضاء في الأمة الإسلامية، بعيداً عن الصراعات، والقلق وإشعال الحروب بينهم، ويمكنهم أن يجدوا في منظمة المؤتمر الإسلامي ضالتهم في التعاون والتآزر، ومساعدة الدول الفقيرة بين أعضائها - والمتخلفة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون التدخل في شؤونها - أي الدول الفقيرة - أو الاعتداء على استقلالها.

7- أحداث الإصلاحات الضرورية لعملية الإنماء، الإصلاحات في فهم الأحكام الشرعية، وفي مواجهة متطلبات عصر المعلومات، وفي تصحيح الفكر وتقويمه عند بعض الفئات التي سقطت في براثن التعاليم التي يسببها الإسلام، فضلاً عن إصلاح ذات بين المسلمين، بعدما أورتهم الاختلافات والافتقار إلى مصادر الضوابط والقصور عن إدراك وفهم تحديات القرن الواحد والعشرين².

المطلب السادس: تقريره لمبدأ "الإسلام عملية تجديدية دائمة"
 ما كان محاضير ليظهر الجوانب السالفة في حديثة ورؤيته للإسلام بكل ما في كل جانب منها من استدعاء غزير للأفكار والاجتهادات انطلاقاً من اقتناع داخلي يمكن تلمسه

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 207.

2- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر الساسي لحاضر محمد. القاهرة:

مركز الدراسات الماليزية. ص: 112.

من خلال مصادره سلام قوة أو طاقة قادرة على أن تجعل له المرجعية العليا، وتجعل منه نظام حياة شامل، وتجعل منه كذلك نسقاً قيمياً، ودين إنماء في كل زمان ومكان، على ما سبق، هذه القوة وتلك الطاقة مبعثها في رؤية حيوية الإسلام، وقابليته لأن يعطي للحياة دون انقطاع، بل وإن يكفل العطاء دون تمييز لفرد أو جماعة أو أمة أوتيت من مفاتيح العطاء وضوابطه ما يهيئ اكتشاف العطاء، وجني ثماره.

فالإسلام على النحو السالف له، وفيه طاقة تجديدية متدفقة، ولذلك تأبى على الجمود، ويحكي على أن يقف بالحياة عند حد العطالة، قد يقبل الاختلافات في وجهات النظر، لأنه اعتبر ذلك مما لا بأس فيه، ويؤدي إلى إثراء الدين، ما دام من ورائه حقيقة الإيمان¹، ولعل هذا ما أدى بمحاضر محمد إلى اعلان صراحة في إحدى خطبة بأن "الإسلام لا يعوق التطور"²، وأنه بالمعاملة العادلة لا يشكل عقبة تحول دون التقدم والتطور والنمو، ولا يعوق اكتساب المهارات الإدارية والمالية، وتطبيقها في حيزا الموقع، ولا يحرم مراكمة الثروة، ولا يمنع إعداد القوة الردع المقتدى³.

ومن يرد الدليل على تلك البديهيات يستجد محاضر إلى المروج النبوي الذي أسس لحضارة عظيمة، فهم المسلمون الذين افتدوا به أن رسالتهم في هدى العالم وسنته تستطيع

1- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 146.

2- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة:

مركز الدراسات المالية. ص: 113.

3- محمد، محاضر. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 171 - 172.

أن تحقق الكثير، الأمر الذي قادهم إلى بناء دولة عظيمة تزخر بمعاهد العلم، والصناعات،

والنشاط التجاري، وتقوم بتطوير الزراعة، لكن لماذا تقدم هؤلاء وتأخرنا؟

يجيب محاضير محمد: بأنهم تقدموا لأنهم جمعوا بين أمرين لازمين لاكتشاف البعد
التجديدي في الإسلام، الأول إيمانهم بالإسلام ديناً، والثاني الاهتمام به في عملية التكيف مع
الظروف السائدة في الدول التي خرجوا إليها شرقاً وغرباً، واستطاعوا أن يقيموا إمبراطورية
عظمية¹، أما لماذا تأخرنا؟ فنحب محاضير لأننا لم ندرك لما حققه نظام الحياة في الإسلام
على نحو ملسلف الحديث عنه ولأننا غير راغبين في قبول المستجدات، والتغيرات التي
تحملها الأوضاع والتطورات الجديدة حولنا، ولذلك خسرنا المعركة، معركة التقدم لأننا عجزنا
عن التكيف مع مقتضيات التطور، ومع المعارف والعلوم الحديثة التي كانت تقف وراءه، ورغم
ذلك فهل ثمة أمل أمام المسلمين للأجيال على العصر، وهل يمكن أن يقدم لهم الإسلام
ما يحفز همهم للمضي في هذا السبيل؟
والإجابة تأتي واضحة، نعم بل "ثمة رسالة للبعوض أمثالها كي تختصر المراحل السابقة
من جهودنا وتقليديتنا، ونختصر عصر الثورة الصناعية ولا نخلل مبعوثاً إلى عصر المعلومات،
وإلى العالم المفتوح، وأن نصبح في المستوى نفسه مع الآخرين"²، ولكن سرعان ما يصدمننا
محاضير محمد بحقيقة مؤلمة، حقيقة "أن الأمر يبدو أحياناً وكأننا على شك أن نضيع هذه
الفرصة من بين أيدينا، كما ضيعنا من قبل فرصاً أخرى مثلها، ثم جلسنا نبكي عليها، ونبدي

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. نغرة: مكتو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 172.

2- المرجع السابق. ص: 164.

ندمنا حيث لا ينفع الندم"، لماذا تراوح الأم هكذا الأمل و الرجاء وبين اليأس والقنوط؟ أغلب الظن لأنه رأى أن الأمة واقعة بين المنزلتين ومشدودة إليهما معاً ، لأنها تملك إمكانات التجديد، وتملك في الوقت ذاته معوقاته، فإما غلبت بإمكانات التجديد، وإما سقطت بمعوقاته والتجديد عند محاضير محمد يعني ما يلي:

- 1- أن التجديد سنة إلهية في الكون، مادام المسلمون يعملون بمقتضاها على نحو ما سبق من إحداث التغيير الذاتي المناسب وفقاً لقوله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".
- 2- التجديد سنة إلهية في المعلمين تحملي البشرية والأمل في إحداث النقلة الحضارية، التي يتغيها كل مسلم، وينشأها لا إله إلا الله حين يقرأ الحديث النبوي "إن الله يعث كل مائة سنة من يجدد للمسلمين أمراض دينهم".
- 3- التجديد من طبيعة التشريع الإسلامي لأنه - كما سبق - يفتح المجال للاجتهاد، والتغيير وفق هذا الاجتهاد في دائرتين، ذلك القواعد العامة في التشريع، والتي تحتاج التفصيل والتبويب، ودائرة السكوت عنه، والتي تحتاج التفصيل والفضيل على مدى من أحكام القرآن والسنة، ومصالح المسلمين أفراداً، وجماعات، ودولاً، ومجتمعات، بل ومصالح غيرهم أيضاً.
- 4- التجديد كذلك ضرورة حضارية، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب وعليه لم يعد أمام المسلمين من خيار في التطور المعرفي والمعلوماتي والتقني المعاصر، إلا التكيف مع

1- محمد، محاضير. و إبراهيم، أنور. 1977. صوت ماليزيا. القاهرة: دار الشروق. ص:22.

مقتضيات التغيير، أما الوقوف في وجه حركة التاريخ فسوف يعرضهم لمزيد من التخلف عن ركب الحضارة الذي كانوا رواده سابقا، خاصة وأن ثمة ثورتين تحدثان في العالم الآن، ثورة التكنولوجيا وثورة العولمة، وهما ستفرضان، بل فرضتا على المسلمين شأوا أم أبوا¹.

ثم إن التجديد فضلاً عما سبق سنة تاريخية، فقراءة التاريخ الإسلامي فيها الدروس والعبر، وفيها استراتيجيات ومناهج استخدمها المسلمون في التعامل مع عصورهم الممتدة، وصحيح أن الكثير منها قد تجاوزها العصر، لكن هناك مشاكل وتحديات يواجهها المسلمون في حقبتهم المعاصرة قد تجد جذورها في تاريخهم.

والمسلمون يملكون تراثاً في المنهج والتجديد وتاريخاً لا ينفد عطاؤه، يكفي القول أن صلى الله عليه وسلم الذي بعث أئيباً استطاع أن يؤسس لنهضة انطلق منها العرب الجهلاء المتخلفون قبل الإسلام والمؤمنين به بعد الرسالة ليُبنوا منها إمبراطورية قوية شاسعة الأطراف².

ثم إن التجديد عمل اداري، والأمة الإسلامية رغم الضغوط الكثيرة تملك ضغوط هذه الإرادة التجديدية لإحداث التغييرات اللازمة للتخلف مع كل حوله والحفاظة في الوقت ذاته على دينها وأسلوبها في الحياة كما فعل المسلمون الأوائل³، وهذه الإرادة تفرض التفكير في

1- محمد، محاضرير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 162-163.

2- المرجع السابق. ص: 172.

3- المرجع السابق. ص: 166-168.

حالة المتردية التي يمر بها العالم الإسلامي اليوم، والبحث عن الحلول المناسبة للمشاكل الفعلية التي يواجهها المسلمون.

ويبقى أن التجديد إذا ما انطلق من قيم الإسلام أضحى ضرورة علمية، ولقد رأينا سابقاً كيف رأى محاضير محمد أن الأزمة القيمية التي أحدثها الغرب بفعل ماديته ونموذجه القيمي الفاسد، وكيف أن ذلك أوجد خواءً و فراغاً أتاح فرصة للأديان لكي تتقدم بنموذجها القيمية وأنه على يقين من أن الإسلام دون غيره سد هذا الفراغ، والشرط الأساسي الذي وضعه في هذا السياق "أن تعكس بالدليل العملي لغير المسلمين روح الإسلام الحقيقي وجوهه"¹، أي مصنفته القيمة.

تلك كانت بعض المكاتب الأمل في التجديد فماذا عن معوقاته؟ وإجابة محاضير محمد غير المباشرة أنها لا تختلف كثير عن معوقاته المرجعية العليا للإسلام، ومعوقات نظام حياته، ومعوقات نموذجه الإنمائي، أما حاجته المباشرة، فقد صنّف فيها من المعوقات:

1- الدعة والاسترخاء الذي يستبد بالكوي مع المسلمين الذين يصرّون على تعطيل نعمة التفكير، انطلاقاً من جمود هذا التفكير في الدنيا، وكما يمكن توضيحه - ليست للمسلمين حتى لو تعرض المسلمون للظلم والعتق والقهر والإهانات في كل مكان، في الوقت الذي ارتضينا فيه العجز عن فعل أي شيء للدفاع عن الشرف والذود عن الإسلام².

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مركز الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 220.

2- المرجع السابق. ص: 161.

2- لتشديد على الذات وإيقاعها في الحرج حال التعامل مع الحياة وفيها، ويعبر محاضر عن هذا المعوّق ببلاغة "أنا نبدو كما لو كنا نتنافس فيما بيننا على إظهار مدى تمسكنا بالإسلام حتى ولو أدى ذلك بنا إلى تحمل أشياء لا طاقة لنا بها، أو إلى الضغط على أنفسنا لأبعد حدود على الرغم من أن الإسلام دين يسر لا عسر"¹.

3- الالتفات إلى صغائر الأمور التي توقع المسلمين في الاختلافات العميقة والمستمرة²، وبدلاً من أن يتطبدى المسلمون لقضايا: هل الإسلام يدعو إلى الحروب والعنف بين المسلمين؟ وهل يدعو إلى قهر الشعوب على أيدي الحكومات؟ وهل يدعو إلى تهديد استقرار الحكومات وقلبها؟ وهل يدعو إلى رفض الحياة الطيبة في العالم أو في الآخرة؟ دخلوا في قضايا مقدار طول اللحية، وطول الجوارب، فانقسموا واختلفوا في الدين.

4- التفسير المتسم بالضيق والضعف للدين الإسلامي، والذي أقعد المسلمين عن متابعة المستجد في الحياة، وأوقفهم عندما يحتاجون إلى التعاليم الإسلامية الصحيحة، وأخطر ما في ذلك ما تعلق بمسألة إعداد القوة، لردع العدوان على المسلمين، ولصدهم عن العدوان، إذ توقف التفسير الضيق الضحل عند السهام والخيل والسيوف، مع أن آيات القرآن بإعداد القوة

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة:

مركز الدراسات الماليزية. ص: 115-116.

2- محمد، محاضر. 2002. الإسلام وأزمة الإسلام. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 160.

يتجاوز ذلك، لأنه أمر في كل مكان وزمان، ويتسع لأشكال الإعداد كافة¹، قدر مواجهة التحديات المقروضة.

5- العلماء أو بالأحرى الجهلاء كما يفضل محاضير الذين أضروا الإسلام والمسلمين وأنفسهم بالفتاوى غير الصحيحة²، والذين تفاقم دورهم المفسد مع اقتناع بعض المسلمين أنهم فوق الشبهات، وعدم الاعتراف بمكانة العلماء المخلصين الذين لا يخلو عصر من عصور المسلمين منهم، ولا يستغنى عنهم، لا يخلع على أي منهم العصمة، وأنه يجوز عليهم الخطأ والنسيان، وأنهم قد يصدر عنهم ما يخالف الدين والعقل وواقع المسلمين.

المطلب السابع: تقريرة العلماء "الإسلام مرشد الحركة السياسية"
يتعرض محاضير محمد بن بيان لهذا الوجه الأخير من وجوه الإسلام لأبعاد تأثيره في قضية إدارة العملية السياسية بين الحكوم والحكوم، وفق لظروف هذه العملية المختلفة، وطبيعة الواقع السياسي اليومي الذي تمارس فيه، بفرض أساليب وأشكال مختلفة لتجريات العملية السياسية، بقطي الوجود السياسي، والاستقصاء للعرف لجماعه الفكرية يظهر لنا أن الإسلام في علاقته بالحركة السياسية حين يرشدها، ويوجه مسارها، لا يأخذ شكلاً واحداً في دوره

1- محمد، محاضير. 2002. الإسلام والأمة الإسلامية. تحرير: مكرو الدين، هاشم. دمشق: دار الفكر. ص: 121.

2- المرجع السابق. ص: 121-122.

هذا، وإنما يتوقف الترشيد والرشد على موقع الإسلام أصلاً من هذه الحركة، وقد أمكن لنا في موضع سابق استنباط عدة صور هي¹:

- الإسلام والتعاقد مع الحركة السياسية، وفي هذه الصورة يبدو ترشيد الحركة مرادفاً لانضوائها الكامل لأحكام الإسلام، وتصبح بالتالي عملية الترشيد لازمة، وداخلة في كل أبعادها المتعددة، بحيث لا تقبل انفصاماً عن الحركة، ولا تقبل لحركة بالتالي الانفلات عن ترشيد الإسلام وتوجيهه الكاملين لها في بدئها، ومسارها، وانتهائها، وقد عدد محاضر لهذه الصورة سمات منها وجود مرجعية عليا ومفردة ونهاية للحركة السياسية، والاعتراف بمكانة الفقه والفقهاء في استخراج الأحكام الشرعية من القرآن والسنة اللازمة لإدارة الحركة وترشيدها، والاعتراف بدور غير المسلمين في الحركة، وسيادة القيم الإسلامية الأصيلة في الوجود السياسي، ووضوح مفهوم الأئمة الواجبة القوية، وتطبيق أحكام الشرعية الإسلامية بالعدل والإنصاف.

- الإسلام والتعايش مع الحركة السياسية القائمة، وفي هذه الصورة ينحسر دور الإسلام عملية الترشيد والتوجيه للحركة، ورغم التسليم بإمكان وجود قدر من التقبل بينهما إلا أن هذا التقبل لا يصل حد التطابق كما في الصورة الأولى وإنما يفرض أن يكون للإسلام نطاق في إدارة الحركة وتوجيهها في بعض أوجهها، ودون الوجوه الأخرى، ويضيق هذا النطاق ويتسع حسب المساحة الإلزامية التي ترتضيها الحركة لتدخل الإسلام فيها.

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة: مركز الدراسات الماليزية. ص: 117.

وهذه لها أيضاً سماتها في سيادة حكم المسلمين القوي الذي ينعم في ظلالة المسلمون وغيرهم، بفعل اعتبار الإسلام الدين الرسمي في المجتمع، وتوكيد النهج الديمقراطي في الحركة، اتخاذ بعض التدابير الأسلمة في الحياة، والحركة السياسية، واستيعاب القيم الإسلامية الأصيلة، والسماح للحركات السياسية ذات التوجه الإسلامي بالتعبير عن نفسها في مواجهة الحكم القائم، ومسئولية التنظيم السياسي القومي في ماليزيا في تحقيق التعايش بين الإسلام والحركة¹.

- الإسلام وتغيير الحركة السياسية، وفي هذه الصورة يرادف الترشيد تجاوز الحركة من مجرد المعيشة إلى حيث الإزالة والانتقال بها إلى طور آخر لم تعهده من قبل، بعد أن بات أن إمكانات تعانقها، أو تعاليفها مع الإسلام لا مجال له، بصرف النظر عن دواعي التغيير وأسبابه سواء لأن الحركة تعرضت لانتقادات أخرجتها من طورها القديم، أو لأن ثمة خللاً أصابها وأبعدها عن طورها الطبيعي.

وقد أخذ محاضير بالأميرين معاً عدداً لا يحصى من أسباب تغيير الحركة السياسية ضرورة إصلاح حال المسلمين، وتزايد مد الصعوبة الإسلامية، وظهور الكثير من المشكلات المستحدثة، وتشعب وتعقد قضايا الواقع المعاصر، والحالة المزدهرة للمسلمين، واستشراء أنماط جديدة من الممارسات الخاطئة الجرائم التي لم يعهدها المسلمون من قبل.

- الإسلام والاستئصال الحركة السياسية، وفي هذه الصورة لا يقف ترشيد الإسلام الحركة مرادفاً لتغييرها، فقد يغيرها ليعيدها إلى جادة الطريق، وقد يغيرها سلماً، وقد يغيرها لأن خللاً

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة:

أصاب بعض عناصرها، وإنما يمتد الترشيد ليزيل الحركة دون هواده، أو تراجع، حتى وإن تأتت على ذلك، لأنها لم تترك أي خيار آخر لابتعادها الكلي عن الإسلام سوى الاقتلاع، ولكي تكون عملية الاقتلاع شرعية وضع لها محاضير بعض الضوابط مثل فشل محاولة إثنائها عن تماديها في الخروج عن الإسلام، وأن يكون الاستئصال نهائياً بحيث لا يتيح لها إمكان الفاعلية، وأن تقام عليه الحجة في انتهاكها لأحكام الإسلام، وأن تصدر هذه الحجة بعيداً عن السلطة السياسية، وقد اتخذ محاضير محمد نموذجاً لهذه الحركة في استئصال الحركة التي صاحبت مواقف نائبه السابق أنور إبراهيم¹.

- الإسلام والإستبراء من الحركة الإسلامية، وفي هذه الصورة يأخذ الترشيد للحركة معنى سلبياً من حيث لا يملك أيّاً من التأثير الإيجابي الفعال المصاحب لكل الصور الأربع السابقة، لأنه لا يقدر على الحركة أصلاً، أو لأنه يحتاج عن نطاق التمكن منها، والظهور عليها، أو السيطرة، هنا يصبح الإستبراء من الحركة أصعب الإيمان في تحديد الموقف منها، ومن أمثال هذه الحركة أية الحركة السياسية تصف الإسلام بالأصولية المرفوضة للترمت أو الرجعية أو التخلف، وأية حركة يقودها من يرادف بين الإسلام وبين الإرهاب، وكذلك أية حركة تجعل الإسلام رمزاً للتطرف والتعصب، فضلاً عن أية حركة تُرَوِّج لآمال وعلموحات عولمية

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضير محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضير محمد. القاهرة:

ترادف الهيمنة، وإزالة الخصوصيات، وتهدم ثوابت الدين والقيم، وتتعارض من ثم مع علمية الإسلام¹.

وأخيراً يمكننا القول بأنه لم يكن غريباً أن يطوف بنا محاضر محمد في دهاليز كثيرة حول رؤيته للإسلام، وكأنه أراد أن يكون صادقاً مع نفسه من ناحية، وصادقاً مع المعطيات التي فرضت عليه، فماليزيا دولته جعلت الإسلام رائد دستورهما، وأحد روافد الخبرة التاريخية فيها، وأحد مصادر التكوين الديني لمجتمعها، فضلاً عن أنه لم يتردد عن الحديث عن قدرته على الحديث في الإسلام والاجتهاد فيه، خاصةً وقد خلع عليه طوال فترة ولايته رئاسة الوزراء في ماليزيا الشرعية.

بيد أن الانطباع الأول الذي يمكن أن يستلبد بكل من يقترب من رؤيته على نحو ما تم توضيحه بصفحات البحث السابقة عن رؤية محاضر محمد للإسلام هو سيطرة الخبرة الفكرية والذهنية وتداعي الأسئلة وعلامات الاستفهام.

فإذا كان محاضر محمد يملك رؤية واضحة عن الإسلام في الجوانب التي شكلت موضع هذا المبحث، فلماذا بدت تجربته في العالم عنها الكثيرين من آخذوه وانتقدوه، واختلفوا معه وكان بينه وبين رؤيته هذه بوناً شاسعاً خاصةً، وأنه اعترف بأن الأنسب إلى ماليزيا أن تتعايش بالإسلام ومعه، لا أن تحكم به، وتقاد، انطلاقاً من اعتبارها دين الدولة

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر انساني محاضر محمد. القاهرة:

مركز الدراسات الماليزية. ص: 118.

2- المرجع السابق. ص: 118-119.

الرسمي، الذي يسلم بوجود عقائد أخرى، تقف على قدر المساواة في أخذ الفرصة داخل ماليزيا، لماذا حَجَّم دور الإسلام؟ ولماذا استعدى بعض الحركات والأحزاب الإسلامية في ماليزيا، على سبيل المثال لا الحصر توقفه لحزب.

علاوةً على ذلك يتساءل العديد من انتقده عن زجه بالإسلام وعدم الاحتكام إليه في استئصاله لثأبه السابق أنور إبراهيم؟ وكيف أقام تجربته التنموية على المادية الغربية، واقتصاد السوق، وهو الذي أكد أن نظام الحياة في الإسلام ليس رأسمالياً أو اشتراكياً؟ وكيف تحدث عن الحكام الصالحين المخلصين، وقد تسلط في ممارسته أحياناً أثناء فترة حكمه ويستدل منتقده في ذلك بالكثير من الشواهد منها: أنه القى القبض على قيادات المعارضة عام 1987 وعطلَّ عمل اللجنة الصحفية بالبلاد، وفي الوقت الذي لم يعترض فيه على وصول "الحزب الإسلامي الماليزي" إلى السلطة في ولايتي كلنتان، وترينجانو، عن طريق الانتخابات، إلا أنه في الوقت نفسه تدخل لمنع الحزب من طريقة عمله داخل نسيج المجتمع الماليزي، كم قام محاضر محمد بتعديل اختصاصات المحكمة العليا ومغلقه لبعض الصحف التي ساندت المعارضة أثناء أزمة الصراع داخل حزب أمنو العام 1997 وراعاه مع بعض السابق أنور إبراهيم العام 1998 وكان كل هذا وغيره سبباً لوصفه بالتسلطية¹.

1- منجود، مصطفى محمود. 2006. رؤية محاضر محمد للإسلام. تحرير: سليم، محمد السيد. الفكر السياسي لمحاضر محمد. القاهرة:

المبحث الثالث: رؤية محاضير محمد للتنمية

تشغل قضية التنمية حيزاً متنامياً من شواغل العديد من المحللين السياسيين وذلك نظراً لما قُتلته من أهمية حيوية في تحديد مسار العديد من دول العالم الثالث الساعية للحاق بركب التقدم ومواكبة العديد من المستجدات على الساحة الدولية.

ومن هذا المنطلق أثارت قضية التنمية جدلاً واسع النطاق في كثير من البلدان حول الأطر المناسبة لهذه العملية خاصة فيما يتعلق بمدى ملائمة إطار سياسي معين لتحقيق هذه التنمية على كافة المستويات.

وفي إطار هذا السياق مغدت منطقة شرق آسيا مجالاً خصباً لاستجلاء طبيعة ونتائج هذا الجدل الفكري الذي تمحور بالأساس حول تداعيات التنمية والاقتصاد الحر على ممارسات النظام السياسي وما يتطلبه هذه التطورات من التوجه نحو مزيد من الليبرالية السياسية.

ومن هذا المنطلق لم تكن ماليزيا كأحد النماذج الآسيوية بمجال من هذه الإشكالية التي تبنت بشكل جلي عبر فكر قيادتها السياسية متمثلة في محاضير محمد الذي استطاع عبر ثلاثة عقود أن يبلور فكراً متميزاً وواضح المعالم والقسمات حول سُبُل وآليات التنمية في ماليزيا تلك الدولة التي شهدت طفرة تنموية واسعة النطاق في ظل قيادة محاضير محمد لها

الذي يعد بحق مؤسس النهضة التنموية الماليزية.

لقد أكد محاضر محمد في ماليزيا محورية دور القيادة في صياغة استراتيجيات التنمية

بصفة عامة خاصة فيما يتعلق بإدراكها للبدائل المتاحة وذلك من خلال اختيارات عقلانية

موائمة لكل من الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وعلى هذا النحو تبدت في ماليزيا من

خلال قيادة محاضر محمد أهمية هذه الشخصية في تحديد الخيارات السياسية الملائمة للواقع

الماليزي الذي يتسم بخصوصية فردية من نوعها حيث تتعايش في إطاره مجموعة من العرقيات

في ظل تعددية أثبتت كثيراً ما مثلت تحدياً للخطط التنموية.

هذا وقد جسّد فكر محاضر محمد التنموي في ماليزيا ما أكدته الأدبيات الغربية

المعاصرة إمكانية القيادة التي تغير مسار تاريخ دولة بأكملها¹، فالتحولات الكبرى على غرار

ما حدث في ماليزيا فعاده ما يقوم بها "تهاده أقباء" يلتزمون بالتغيير وذلك من خلال تحديد

التوقيت والنهج المناسب لبدء التحول²، وهو ما يجمع محاضر محمد في إنجازته بحيث شغل

موقعاً متميزاً بين القيادات التي حققت شعوبها التنمية المرجوة.

ومن هذا المنطلق يركز هذا المبحث على استجلاء رؤية محاضر محمد للتنمية بمختلف

أبعادها في ماليزيا وهي الرؤية التي نقلت ماليزيا إلى مصاف النور الإنسانية وأن واجهت

1-G.Dror, 1994, " Visionary Political Leadership", International Political Science Review, pp.7-22.

2- Kenneth Bauzan, 1992, Development & Democratization in The Third World,(Washington D.C. Cran Russak, pp. 8-10.

العديد من الانتقادات الغربية التي لم ترى في التجربة الماليزية وفي فكر محاضر محمد "النموذج الشرق آسيوي المثالي للتنمية"¹.

هذا ويتطرق المبحث إلى سير أغوار رؤية محاضر محمد للتنمية على كل من الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، وذلك من خلال المحاور الاقتصادية والسياسية، والثقافية.

المطلب الأول: محاضر محمد والتنمية الاقتصادية

ركز محاضر محمد على أهمية أبعاد اقتصادية أساسية للتنمية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- أولوية التنمية الاقتصادية:

تمكن محاضر محمد من بلورة رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية في إطار قناعته أن التنمية ذات جوانب متعددة ومتداخلة حيث يشترك ويتفاعل مختلف عناصرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية²، بيد أنه يرى إدراكه لهذا الأمر أنه أكد بشكل قاطع أولوية التنمية الاقتصادية وأهمية ما أسماه بضرورة إرساء دعائم قاعدته للتصنيع في ماليزيا وذلك من خلال الاستفادة بعمالة غير باهظة التكلفة قادرة على اجتذاب الكثير من الاستثمارات، وقد ظلت ماليزيا لفترة طويلة دولة مصدرة للمواد الأولية مثل المطاط

1- مينيكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 70.

2- المرجع سابق. ص: 70-71.

والقصدير بيد أنه كان لمحاضر محمد تطلعات تنموية أكثر اتساعاً تمكن من خلالها من تحقيق هذه الطفرة التي تبنت بواكيرها مع بداية السبعينيات ثم ما لبثت أن تبلورت ملامحها واتسع نطاقها خلال الثمانينيات والتسعينيات.

تمثلت أهم طموحات الرؤية التنموية لمحاضر محمد على الصعيد الاقتصادي أن تلحق ماليزيا بركب الدول الصناعية الجديدة مؤكداً أهمية الاعتماد على القطاعات الأساسية في ماليزيا لتحقيق النمو وخلق فرص للعمل، رأى محاضر محمد في فترة مبكرة أن المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ماليزيا يتمثل بالأساس في تصدير عدد من الموارد الطبيعية مثل المطاط وزيت النخل والقصدير والأخشاب والبترو، بيد أنه في مرحلة تالية سرعان ما أكد على ضرورة أن تحول ماليزيا اهتمامها إلى زيادة كفاءتها الصناعية وهو ما تحقق بالفعل خلال الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985) حيث تضاعفت خلالها قيمة الصادرات من 2,4 بليون دولار عام 1980 إلى 7,4 بليون دولار عام 1985.

حرص محاضر محمد في مرحلة متقدمة على التأكيد على أهمية ماليزيا كقاعدة قابلة للنمو وعلى قدراتها التصديرية ليس فقط استناداً إلى موارد طبيعية من اعتماداً على إمكاناتها التصنيعية التي تؤهلها لتصدير الإطارات ومنتجات المطاط الصناعي الدقيقة والأثاث، وفي هذا السياق أكد محاضر محمد على ضرورة التركيز على التصنيع الموجه للتصدير مع إيلاء الاهتمام لتطوير الصناعات ذات الأولوية التي يتم اختيارها على أساس

الميزة التنافسية العالمية و تطور القوى العاملة و اكتساب قدرات تكنولوجية معينة و ذلك في إطار إعرابه عن ضرورة تميز ماليزيا صناعياً بحيث لا تكتفي فقط بعمليات التجميع.

هذا وقد تبلورت رؤية محاضر محمد بشأن التنمية الصناعية في ماليزيا من خلال تشجيع الصناعات الكثيفة العمالة وذلك للحد من البطالة في البلاد وهو ما تحقق بالفعل حيث أشار إلى نجاح العمالة الماليزية في اكتساب العديد من المهارات التصنيعية والإدارية والتسويقية. لقد تحققت الرؤية التنويرية لمحاضر محمد عبر ولوج ماليزيا لعدد من الصناعات الحديثة القادرة على المنافسة في السوق العالمية، كما لم يجد حرجاً في الاقرار بسماع الحكومة لعدد من الصناعات على كفة أجنبية كاملة وعلى هذا النحو شجع محاضر محمد رفع شعار "ماليزيا المتحدة" الذي حرص من خلاله على تقديم تيسيرات وخدمات للقطن الخاص بالخارج الأجنبي وذلك برغم عدم إغفاله أهمية القطاعات الأخرى التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وعلى نفس الصعيد نادى محاضر محمد بتوثيق العلاقات مع قطاع الأعمال وذلك من خلال رفع شعار "الصدقة مع الأعمال" لجذب مزيد من الاستثمارات التي مثلت أهم شواغل القيادة

السياسية وذلك في ظل اعتراف محاضر محمد بأهمية دور القطاع الخاص الذي تضاعف أرباحه من الربح الحكومي من ضرائب والذي يعد بدوره أحد المصادر الأساسية للتنمية.

2- ضرورة اقتران التنمية بالمساواة:

أكد محاضر محمد ضرورة ارتباط التنمية الاقتصادية بتحقيق المساواة بحيث أسبغ أهمية خاصة على هذه العلاقة التي ارتأى استحالة انفصام عراها خاصة في ماليزيا التي تتسم بتعددية عرقية ودينية بشكل كبير، إذ يشكل السكان الأصليون أو ما يعرفون باسم "بوميوترا" الغالبية الكبرى للسكان ويشكلون مجموعة عانت فترات طويلة من تدني مستواهم الاقتصادي مقارنة بقيمة السكان من كل من الأقلية الصينية والهندية التي استأثرت بنصيب كبير من عوائد التنمية.

من هذا المنطلق التزم محاضر محمد بالتمسك بالنسبة الاقتصادية بيد أنه سعى إلى اتخاذ التدبير التي ارتأها تكفل المساواة بين مختلف الجماعات العرقية وهو الأمر الذي لم يلق استحسانا من قبل دوائر الغربية نظراً لاختلاف المرجعية الفكرية لكل منهما حيث أوضح محاضر في كثير من المناسبات تبني الغرب للفكر الدارويني الذي يرى البقاء للأقوياء وللأصلح دونما مراعاة لأوضاع الأقل حظاً في الشراء، هذا وقد تبد جليا حرص محاضر محمد على تحقيق التنمية في ظل قدر من المساواة من خلال حرصه على أن يتمتع الملايو

بوضع اقتصادي يتناسب مع تعدادهم في ماليزيا.

من جانبه حرص محاضر محمد على التأكيد على أن هذه السياسة لم يتم تطبيقها على أساس انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لصالح الفقراء بقدر ما قامت على أساس تخصيص قسط أكبر للملايو أو المواطنين الأصليين من كعكة اقتصادية حرص محاضر محمد على تنميتها، لقد أدرك رئيس الوزراء الماليزي مخاطر استئثار الأقلية الصينية بأكبر قدر من عوائد التنمية وهو ما تجلّى عبر التوترات والصراعات العرقية عام 1969 ثم تطبيق قانون الطوارئ حتى استقرت الأوضاع أثر تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة التي توصل من خلالها إلى إرساء دعائم التنمية في ماليزيا خلال العقدين التاليين.

وقد أثرت هذه الحالة مع عام 1990 عن تحقيق طموحات القيادة بشأن الارتقاء بوضعية الملايو حيث ارتفع نصيب هؤلاء من الثروة بالفعل وشغل هؤلاء أكثر من نصف عدد الوظائف الحكومية بحيث كان عدد الوظائف التي شغلها الملايو مع بداية التسعينيات حوالي 1،3 مليون وظيفة، كما تضاعف نصيب مختلف العرقيات بحيث لم تؤد رؤية محاضر محمد التنموية التي راعت التوازنات العرقية إلى إثارة أي مشازعات وهو الخطر الذي حرص رئيس الوزراء الماليزي على تجنبه في مجتمع متعدد الأعراق.

3- محاضر وموقع الاستثمار في التنمية:

في إطار تنامي طموحات القيادة السياسية الماليزية على الصعيد التنموي أولى محاضر محمد اهتماماً خاصاً بضرورة تشجيع الاستثمارات الوطنية وجذب الأجنبية كمحرك أساسي

لعملية التنمية"¹، وذلك عبر إرسائه لدعائم الهيئة الماليزية للتصنيع التي اضطلعت بمسؤولية تنسيق التقدم الصناعي في ماليزيا في ظل تأكيدها على صدارة موقع القطاع الخاص من أجل حفز التقدم الاقتصادي والتأكيد على العلاقة الوثيقة بين الإدارة والقطاع الخاص.

من جانبه حرص محاضر محمد على اتخاذ الحكومة لمجموعة من الاجراءات لتوفير بيئة مواتمة للاستثمار من خلال ما عرف بـ "قانون تنمية الاستثمار" وإنشاء صندوق الاستثمار الجديد الذي قام دعماً لتمويل القدرات الإنتاجية في عدد من المجالات التصنيعية، وإدراكاً منه لأهمية التخلص من التعقيدات الإدارية حرص محاضر محمد على توفير قدر من المرونة في القوانين الخاصة بهذا المجال وذلك لاجتناب مزيد من الاستثمارات ولعل مما يذكر أنه أولى أهمية خاصة لهذا الشأن خلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة عام 1997 حيث أعلن صراحة عن صعوبة المرحلة التي تمر بها ماليزيا والتي أدت إلى تراجع ملحوظ في معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة وهو ما استوجب وفقاً لرؤيته ضرورة التركيز على "كيفية صنع الثروة - أكثر من توزيعها".

وقد تبين لمحاضر محمد إمكانية قيام ماليزيا بدور فاعل من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي إليها في إطار تميز عمالتها بالرخص النسبي، ولذلك حرص على تهيئة قاعدة للتصنيع ذات العمالة غير باهظة التكلفة، ولحفز هذه السياسة حرص محاضر محمد

1- ميتيكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الأسبوية- برنامج الدراسات للماليزية. ص: 72.

على أن تمنح الحكومة فترة إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات لمختلف المشروعات الصناعية مع تذليل كامل للعوائق البيروقراطية.

وفي هذا السياق نجحت القيادة في القضاء على ظاهرة البطالة في ماليزيا بعد أن أثبتت العمالة الماليزية قدرتها على المنافسة وذلك في ظل سياسة ناجحة للتنمية البشرية أدت إلى اكتساب الماليزيين مهارات تصنيعية وإدارة المنشآت، وعلى نفس الصعيد لم يهمل محاضير محمد نور الدولة في التنمية بصفة عامة وفي عملية التصنيع بصفة خاصة بحيث على إنشاء صناديق لدعم بعض الصناعات إضافة إلى حفز البنوك على تقديم الدعم لها، ويذكر أن محاضير محمد نور الدولة حرص على منح مختلف قطاعات الصناعة الماليزية للاستثمار الأجنبي¹، إلا أنه ربطه بسنط بعض الأنجاز التصديري، وهو ما يشير إلى حرصه على التوظيف الجيد لهذا الاستثمار. وعلى هذا النحو شكل هذا الاستثمار حوالي ثلث الاستثمار الخاص في ماليزيا.

وبرغم توجه أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي في ماليزيا إلى قطاع الصناعة إلا أن محاضير محمد أولى اهتماماً بقطاع الخدمات أيضاً وهو ما تبدى عن حطة الطموحة التي

1 - ميتيكس، هدى. 2006. رؤية محاضير محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات للماليزية. ص: 73.

أعلنها في منتصف التسعينيات من خلال إرساء مشروعات عالية التقنية تستهدف على حد قوله "تحول ماليزيا 2020 إلى المجتمع الرقمي"¹.

4- صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لتواكب الواقع الماليزي:

تعددت استراتيجيات محاضر محمد للتنمية الاقتصادي لتواكب الواقع الماليزي، نتيجة للمصادمات العرقية التي شهدتها البلاد عام 1969 والتي نجم عنها إنشاء مجلس متعدد الأعراق القومية الرأى محاضر محمد استحداث خطة تنمية تتجاوز الأهداف السابقة، والتي تمثلت قبل اضطرابات 1969 في إعطاء الأولوية لإعادة بناء الاقتصاد الماليزي بشكل يجمع بين الاعتماد على الذات ورأس المال الأجنبي، وذلك ليشغل هدف إعادة توزيع الثروة موقع الصدارة بين مختلف الأهداف التنموية.

وبعد انتهاء "السياسة الاقتصادية الجديدة" عام 1990 (وهي السياسة التي طورتها الحكومات السابقة بعد الاضطرابات العرقية سنة 1969) بادر محاضر محمد إلى استحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتي عرفها السياسات التنمية القومية" وهي الخطة التي سوف تستمر خلال العشرين عاماً التالية والتي عرفت برؤية 2020، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تعكس في مجملها رؤية محاضر محمد للمرحلة التنموية

1- Jalal Alamgir, 1994, Formula and Fortune: Economic Development in Malaysia, Journal Of Contemporary Asia, vol. 24, (1), pp.70-73.

التالية التي تتمثل في توجه جديد للقيادة إزاء الملايو يتراجع فيها التوجه العرقي بعد أن نجحت الخطة السابعة في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للملايو.

ولعل مما يذكر أن مختلف الخطط التنموية التي يعد محاضر محمد أهم مهندسيها قد قادت إلى نمو سريع التصنيع بعد أن كان اهتمام ماليزيا في فترات سابقة منصباً على الزراعة وذلك في إطار إيلاء محاضر محمد أهمية كبرى للصناعة التي ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 11% إلى 33,1% في منتصف التسعينيات.

إذا ما حاولنا استقراء دور محاضر محمد في تحقيق هذا النجاح الملحوظ فسوف نلاحظ أن أهم أسباب حفز التنمية في ماليزيا تمثل فيما يلي¹:

أ- الأداء المتميز للقيادة السياسية التي حضرت بمساندة شعبية هائلة حيث لم يكتف بالحصول على تأييد النخب الاقتصادية رجال الأعمال وإنما لجأ إلى استمالة كل من الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النمو السريع في التصنيع قد افرز طبقة وسطى في ماليزيا نتيجة تطبيق الخطة الاقتصادية الجديدة بحيث شمل أفراد هذه الطبقة في منتصف التسعينيات حوالي 45% من إجمال القوى العاملة في البلاد.

هذا كما حظيت سياسات محاضر الاقتصادية بتأييد الطبقات الفقيرة وخاصة من بين غالبية الملايو أو "سكان الأرض" الذين يشكلون ويمثلون سكان البلاد الأصليين.

1- ميتكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 74-75.

ب- الاستقرار الاقتصادي في ظل دور محوري للدولة حيث أدى وضوح رؤية محاضرير محمد التنمية إلى تحقيق قدر من استقرار السياسات الاقتصادية بحيث انعكس على أداء القيادة إيجاباً على الواقع الاقتصادي الماليزي الذي تمكن من خلق مناخ موافق لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في ظل استقرار سياسي كثيراً ما الملح محاضرير محمد إلى أهميته في حفز التنمية.

وقد أثار هذا السياق تم معالجة مشكلة البطالة من خلال تدخل حكومي حيث لم يغفل محاضرير محمد دور الدولة في التنمية إلى جانب القطاع الخاص بحيث ارتأى أهمية قيام الدولة بدور محوري في تخصيص الموارد المتاحة بحيث لجأت ماليزيا بالفعل إلى المزج بين كل من اقتصاد السوق والتدخل الحكومي وهو ما قادها إلى أن تكون صاحبة أحسن أداء اقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا بعد أزمة 1997 بحيث تمكن الاقتصاد الماليزي من الحفاظ على سعر العملة الماليزية والتحكم في التضخم وتحقق فائض في ميزان المدفوعات حوالي 13,6% من الناتج القومي الإجمالي.

هذا وقد تبدت رؤية محاضرير محمد التنمية في عدم إغفال دور الدولة في عملية التنمية من خلال تكريس نسبة 16,3% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الجوانب التنموية، وقد أعرب محاضرير محمد عن أسفه لما ينادي به البعض من أن الحكومات لم تعد ضرورية، في إطار إطلاق آليات السوق الحر الذي سيقوم بمهمة تنظيم سلوك الحكومات التي يجب

أن يتسم نشاطها بالشفافية والنزاهة مع تقبلها لمبدأ الخاسبة مؤكدا استمرارية دور الدولة في مواجهة السوق الحر الذي لا يعكس سوى مسمى جديد للرأسمالية.

ج - شمولية عملية التنمية حرص محاضير محمد على تأكيد شمولية عملية التنمية بحيث لم تقتصر على الصناعة فقط إنما أولى اهتماما بالزراعة باعتبار ماليزيا بالأساس بلداً زراعياً وخاصة فيما يتعلق بزراعة أشجار النخيل التي يمثل إنتاجها من زيت النخيل أهم صادرات ماليزيا هذا إضافة إلى اهتمامه بتنمية اقتصاد المعرفة ومجال الاتصالات والبيئة¹.

د- التنمية البشرية مثلاً مجال العملية البشرية أحد أهم شواغل محاضير محمد التنموية وذلك لولوج الاقتصاد الماليزي بحلة الاقتصاد الحر والمنافسة العالمية -على نحو ما أسلفنا- وهو ما اقتضى تكثيف الاهتمام بالتدريب والتعليم لخلق طبقة عاملة ماهرة تواكب التطورات التكنولوجية، فإذا كان محاضير محمد قد بدأ في بدايات الطفرة التنموية في ماليزيا إلى تشجيع الصناعات كثيفة العمالة التي لا تتطلب مهارات خاصة وذلك لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الساعية إلى العمالة الزهيدة الثمن إلا أنه في مرحلة ثانية انتقل على ضرورة اكتساب العمالة الماليزية لمزيد من المهارات في التصنيع والإدارة والتسويق.

وعلى هذا النحو بدأ الماليزيون بالفعل في اقتحام عدد من الصناعات الحديثة التي اشتملت على منتجات إلكترونية فائقة الجودة وتم رصد مبالغ طائلة لتنمية الموارد البشرية

1- ميتيكس، هدى. 2006. رؤية محاضير محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات للماليزية. ص: 76.

بصفة عامة وذلك من خلال تمويل كل من صندوق تنمية الموارد البشرية والتدريب في محاولة لتكوين عمالة ماهرة وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

5- مواجهة أزمات التنمية الاقتصادية ويشمل ذلك العناصر التالية:

أ- كيفية إدارة الأزمات:

تعدد في ماليزيا معوقات التنمية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن القول أن محاضر محمد قد نجح إلى حد كبير في اجتياز الكثير من أزمات التنمية في المجتمع يتسم بالتعددية العرقية وما يعكسه هذا الوضع من صعوبات تتعلق بالعدالة التوزيعية ومن ضرورة لصياغة استراتيجيات تتناسب مع الواقع الماليزي الشديد التعقيد.

وما يلاحظ على محاضر محمد خلال فاضله لدولة ماليزيا هو حرصه على اعطاء الأولوية لتحقيق التوازن بين مختلف الأزمات وذلك عبر مختلف الخطط التنموية قد جاء على حساب بعض مجالات التنمية وهو ما تباين لمراحل الثمانينيات حين تعرضت ماليزيا عام 1985 لمرحلة من الركود الاقتصادي وتراجع أداء القطاع العام الذي عمل حينها أكثر اتساعا من القطاع الخاص إضافة إلى تنامي المديونية الخارجية لماليزيا وهو ما شكّل أول أزمة اقتصادية في عهد محاضر محمد¹.

1- K. S. Jomo, Khoo, " Policy and Governance in Malaysia", in Leila Firshtak and Lcal Atitas eds. Governance Leadership and Communication, (Washington D. c World Bank), p.65.

وإدراكاً منه لهذه المخاطر حرص محاضر محمد على تشجيع القطاع الخاص عبر

مجموعة من الإجراءات التي كان من شأنها الحد من الإنفاق العام وإعادة هيكله بعض

المشروعات وخصخصة الكثير منها.

وقد حققت هذه السياسة بالفعل نجاحاً ملحوظاً على صعيد إعادة الهيكلة الاقتصادية

والاجتماعية كما ارتأى محاضر محمد أنها قد حافظت على كل من الاستقرار السياسي

والاجتماعي للملاد.

ومن جانب آخر أعرب محاضر محمد عن ارتياحه لمشاركة الملايو في هذا المجال مع الإشارة

إلى رفضه تحفظ العمل في هذا الصدد خاصة أن هذه الإجراءات قد وجدت القبول من كل

العرقيات الماليزية وقادت إلى إصلاح اقتصادي ملحوظ، وبالفعل أكد محاضر محمد نجاح

الاستراتيجية التنموية مدلاً على ذلك بنمو الناتج المحلي الإجمالي عام 1996 بنسبة 5.8%،

وهو المعدل الذي ارتأى إمكانية استمراره لسنوات مقبلة، بعد أن وبرغم تعدد أزمات التنمية

إلا أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عصفت بكثير من بلدان جنوب شرق آسيا بحق أكثر

أزمات التنمية عنفا وشراسة.

وقد استطاع محاضر محمد أن يتبع منهجاً خاصاً في إدارته لهذه الأزمة لخصت في

إحدى مقولات الملايو الذي ينتمي إليهم وهي "إذا ما ضللت الطريق فعليك أن تعود إلى

خط البداية"، ومن هذا المنطلق اصطفت إدارة محاضر محمد لهذه الأزمة بخصوصية فردية من

نوعها تمكن من خلالها وذلك على عكس كثير من دول جنوب شرق آسيا الأخرى من اجتيازها بسلام من خلال رؤية وطنية تحدد علاجات صندوق النقد الدولي¹.

وبرغم ما نجم عن هذه الأزمة من خفض قيمة العملة الوطنية الماليزية بنسبة 50% إلا أنَّ محاضير محمد تمكن من اتخاذ مجموعة من الإجراءات لوقف حدة هذا التدهور ودون اللجوء إلى حلول خارجية يفرضها صندوق النقد الدولي والتي رفضها منذ البداية نتيجة لما يمكن أن تتسبب فيه ذلك على حد قوله من كارثة على ماليزيا نظراً لفلسفة هذه المؤسسة القائمة وفقاً لوجهة نظره على ما يطلق عليه "المنافسة غير المقيدة" التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الماليزي إضافة إلى اغتائها المسرعة في الفرص وحرصها على مضاعفة الربح للأغنياء على حساب الفقراء.

هذا إضافة إلى رفض محاضير محمد لهذا العلاج الذي يكون بمثابة "طبيب يصف دواءً واحد لكل مريض"، وفي إطار هذا السياق تمثلت بؤسه في محاولة استحداث سبل موائمة لمواجهة الأزمة تمكنت ماليزيا من خلالها من تلبية احتياجاتها ببيع الخيار السعر عملتها المحلية وتنامي عمليات السحب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل².

1 Bridget Welsh, 1989, "Malaysia and Globalization Contradictory Correct", Asian Perspective, (Seoul), vol. 25, No. 4, p.261.

2 The Europe World Tear Book, 2000, vol. 1, 41st ed. (London Europe Publications Limited), pp. 2311-2312.

انتهج محاضر محمد لتجاوز هذه الأزمة ما عرف بنظام التحكم والسيطرة بالتبادل الانتقائي غير التقليدي الذي استند إلى وقف تبادل العملة الوطنية الماليزية في الخارج وذلك من خلال تجميد حسابات هذه العملة مع تثبيت سعر الصرف وفرض النظام يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية إلى بلدان المنشأ لمدة عام نظرا لعدم استقرار الأسواق المالية في ماليزيا.

هذا وقد اتخذ محاضر محمد عددا آخر من الإجراءات الحمائية تمثلت في فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا مع خفض الإنفاق الحكومي وفتح المجال لمزيد من الخصخصة للماليزيين دون الإحاطة مع ضمان إعفاءات ضريبية كبيرة.

ومع الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي شغل موضوع إعادة البناء فكر محاضر محمد وهي المهمة التي اعتبرها لا تقل أهمية عن الترتيبات التي تتخذها الدول في فترات ما بعد الحروب بل أن محاضر محمد أكد على خطورة تداعيات أزمة 1997 مقارنة بالتدمير الذي ينجم عن الحروب وذلك لجهل ماليزيا في سبيل هذه الأحداث أو حلقاتها أو حلفائها على عكس ما يحدث في الحروب مع عدم تأكدها مما أسماه محاضر محمد من "قواعد اللعبة" التي يجب أن تنهجها لمواجهة مثل هذه التحديات التي يمكن أن تتكرر.

هذا ولعل أهم تداعيات إدارة محاضر محمد لهذه الأزمة تلك التي تمثلت في رفضه للرؤية الغربية التي تتهم كثير من القيادات الآسيوية بالفساد وعدم الأمانة وهي الرؤية التي

ارتأى محاضير محمد تجذرها في الفكر الغربي نتيجة قناعة هذا الأخير بنفوق الرجل الأبيض كما انتقد الدعاية الغربية التي تندد بمن لا ينتهج الفكر الغربي الذي ابتكرته في الأساس الدول الغنية التي وصلت إلى مستوى متقدم من التنمية بعد أكثر من قرن من الزمان وهو ما يشير إلى صعوبة بني الدول النامية لهذا الفكر وتحرير نظمها لصالح الدول الغنية.

وحدّر محاضير محمد من أيديولوجيات وشعارات الدول الغربية مؤكداً أن ماليزيا لن تسمح لأجلها ببعضها تلك الأفكار وذلك في إطار السماح للاستثمار العالمي في بعض القطاعات مع عدم التخلي عن الدور التوجيهي للدولة¹.

وعلى نفس الصعيد أثار أسلوب إدارة محاضير محمد للأزمة الاقتصادية مخاوف العديد من الخبراء الغربيين باعتبارهم يفتقرون لصندوق النقد الدولي الإصلاح الاقتصادي الرأسمالي².

ب- تكلفة التنمية الاقتصادية وسبل معالجتها:

وعى محاضير محمد بعض مخاطر التنمية الاقتصادية في ماليزيا حيث سعى عبر نفس الرؤية الواضحة التي انتهجها في كثير من ممارساته إلى مواجهة تكلفة التنمية الاقتصادية المتلاحقة التي تشهدها ماليزيا، كما لاحظ تنامي عدد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيرات المتواترة في مستوى المعيشة بصفة عامة ومن بينها ظهور بعض مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية

1 Mahathir Mohamed, 1999, A new Deal for Asia (Kuala Lumpur: Pelanduk Publications).

2- ميتيكس، هدى. 2006. رؤية محاضير محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 78.

وهو ما قاد محاضر محمد إلى ضرورة الاهتمام بالقضاء على الفقر بين بعض القطاعات

الماليزية الفقيرة أيماناً منه بما يمكن أن يشكله ذلك من تحديد للاستقرار السياسي لماليزيا¹.

ويمكن القول بداية أن التنمية الاقتصادية قد أسهمت في تخفيض معدل الفقر حيث

انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر مع بداية التسعينيات 49% إلى 17% حتى وصل

عام 1999 إلى 35%، فيما يعد من أقل مستويات الفقر على المستوى العالمي، بيد أن

مختلف سياسات التنمية التي عاينت في مجملها فكر محاضر محمد المتوازن العقلاني قد أدت

إلى تراجع ملحوظ في العدالة التوزيعية وفي اختلالات الدخل بصفة عامة بسبب اهتمامه

بتنمية الريف وهو ما أسهم إلى حد كبير في القضاء على الفقر غي ماليزيا.

هنا تجدر الإشارة إلى أن محاولات محاضر محمد القضاء على الفقر وأن نجحت في

مجال الفقر المطلق إلا أن أدرك استمرارية ما يسمى بظاهرة الحرمان النسبي التي سادت عدد

من المناطق الريفية في ماليزيا على غرار حقيقة سعادته التي وصل مؤشر الفقر بها في بداية

التسعينيات إلى 21% وذلك في ظل ازدواجية ملحوظة بين كل من القطاع الزراعي والصناعي

في المناطق الريفية².

وعلى صعيد آخر أدرك محاضر محمد تداعيات التنمية الاقتصادية على بعض الأوضاع

الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بوضعية هيكل الأسرة الماليزية التي تمثل وفقاً لمنظوره من أهم

1- ميتكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 79.

2- المرجع السابق. ص: 79.

ركائز التنمية في ماليزيا وذلك في ظل قناعته بالقيم الآسيوية التي تولي اهتماماً خاصاً بالعلاقات الأسرية بصفة عامة وتؤكد المحورية دور الأسرة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق حرص محاضر محمد على تكوين لجنة وزارية تختص بصياغة خطط عمل تقوم على معالجة كافة المشاكل الأسرية الناجمة عن التنمية الاقتصادية وهي المشكلات التي حرصت الحكومة على معالجتها عبر كل من الخطة السابعة والثامنة للتنمية.

وقد تمثلت بعض هذه التحديات في التفكك الأسري والعناية بكبار السن وغيرها من المشاكل التي لم يهمل محاضر محمد عن معالجتها أيمانا منه بشمولية الخطة التنموية من ناحية وبضرورة معالجة أي خلل اجتماعي ناجم عنها من ناحية أخرى.

ولعل من هذا المنطلق كان اهتمامه عام 1999 بتبني خطة قومية للعناية بكبار السن إضافة لمحاولة الحد من الآثار الاجتماعية السلبية للتنمية على مختلف أفراد الأسرة بصفة عامة انطلاقاً من أهمية هذه الأخيرة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يعد وفقاً لفكر محاضر محمد ركيزة أساسية لكل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ولقد شاعت ذلك الاهتمام بكبار السن في عددٍ من المواقع أثناء إقامتي بدولة ماليزيا، وخاصة عند كويت شتي أنواع المواصلات كالقطار أو بالحافلات العامة¹.

1- ميتكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات للمليزية. ص: 79-80.

وفي هذا الإطار تم تبني برنامج لتنمية الأسرة عام 1999 تحت شعار "سويا بالأسرة إلى الألفية الجديدة" الذي تمثل هدفه الأساسي في الارتقاء بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية للتنمية، واستكمالاً لهذه الخطة الاجتماعية لمواجهة تداعيات التنمية الاقتصادية امتد اهتمام القيادة السياسية إلى مستقبل ماليزيا الذي تمثله كل من أطفال وشباب ماليزيا حيث حرص على استصدار لائحة للطفل عام 2000 لإسباغ الحماية اللازمة لهذه الفئة خاصة في ظل تزايد حالات الاستغلال للأطفال.

ومن الجسور بالإشارة أن ماليزيا تحت قيادة محاضير محمد قد صادقت على المبادئ العامة التي وردت في وثيقة حقوق الطفل عام 1995 هذا إضافة إلى دعم القيادة السياسية لما عُرفَ بالمجلس الماليزي لرعاية الطفل إضافة إلى مختلف المؤسسات التي تشارك هذا المجلس نفس الأهداف من خلال محاولة توفير العناية والحماية الكاملة للأطفال في مواجهة بعض تداعيات التنمية الاقتصادية¹.

1- ميتيكس، هدى. 2006. رؤية محاضير محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الأسبوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص 79 - 80.

المطلب الثاني: محاضير محمد والتنمية السياسية

مَثَلَتْ طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي في ماليزيا أحد أهم القضايا التي شغلت محاضير محمد وذلك في ظل تنامي المطالب الشعبية بمزيد من التحولات الديمقراطية، بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه برغم كون التنمية السياسية مثلت أحد شواغل محاضير محمد إلا أنها لم تشغل موقع الصدارة على غرار التنمية الاقتصادية، فمع التحول الاقتصادي الذي شهدته ماليزيا بدأت الأنظار تتجه نحو مزيد من الليبرالية السياسية مواكبة مع التحررية الاقتصادية، وقد بلور محاضير محمد رؤية خاصة تستند إلى مجموعة من المعايير التي نبعت من الواقع الماليزي وذلك دون العكس بالطموحات الغربية.

تمحورت العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والليبرالية السياسية حول تيارين أساسيين تمثل الأول في الاتجاه التحديثي الذي يرى أن التنمية الاقتصادية عادة ما تفضي بالضرورة إلى مزيد من التحولات الديمقراطية حتى لو استهلكت في ظل نظام سلطوي حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى مزيد من الوعي السياسي وتوسع حيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التي تكون بمثابة صمام الأمان للتنمية الاقتصادية وذلك في ظل علاقة تبادلية تقود بالضرورة إلى مزيد من التعددية السياسية.

أما التوجه الثاني فيرى تأثير النمو الاقتصادي بالواقع السياسي بما يستوجب أن التنمية السياسية موقعاً محورياً في عملية التنمية ككل في إطار علاقة عضوية وثيقة هذا وتنبع

التحولات الديمقراطية من حفزها للمناخ الاقتصادي المواتي للتقدم، والملح من جانب آخر إلى صعوبة خلق مناخٍ توافقي مع تباين الاتجاهات العرقية واختلاف وجهات النظر في ماليزيا مما أدى إلى التراجع النسبي للنظام الديمقراطي بها خاصةً وأن التجربة الماليزية في هذا الشأن وفقاً لتصوره مازالت حديثة¹.

هنا تبرز التجربة الماليزية في ظل قيادة محاضر محمد لتدحض هذا التوجه خاصة وأن هذه الدولة شهدت انطلاقة تنموية في ظل النظام لا يعترف لهذه الرؤى الغربية أو بالممارسات السياسية التي تنبسط بالخطوة الليبرالية الغربية.

وبطبيعة الحال يرجع ذلك بالأساس إلى تميز ماليزيا بثقافة سياسية خاصة وقيادة تمكنت من خلق مناخ مواتي للتنمية من خلال رؤية سياسية لا ينظر بارتياح للأفكار الغربية الوافدة بل وفي ظل نظام اعتبره الكثيرون نظاماً سلطوياً وفي أحسن الأحوال ارتأى فيه البعض سمات نظام شبه ديمقراطي².

1- موقع الديمقراطية بين أهداف محاضر محمد الخمومية:

أكد محاضر محمد على أهمية الديمقراطية وعلى ضرورة انتهاج عدداً من الممارسات التي تعكس في مجملها المنهج الديمقراطي حيث أشار إلى إمكانية المضي قدماً في هذا المجال

1- ميتكس، هدى. أبريل 2004. " الديمقراطية والتنمية في ماليزيا ". ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية حول

النموذج الماليزي للتنمية. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. ص: 2-4.

2 Willim Case, fall 1996. "The 1996 UMNO party Election: Two for the Show" Pacific Affairs vol . 7 No. 3.pp.393-393.

خاصة وأن عدد الشعب الماليزي الذي لا يزيد عن حوالي 28 مليون نسمة والذي نجح بسبب هذا العدد الضئيل في مواجهة العديد من المشاكل يمكن أن يؤهله إلى ولوج مزيد من التحولات الديمقراطية وهي ما تشير إلى إمكانية إعطاء مزيد من السلطة لمختلف أفراده بيد أنه ألمح من جانب آخر إلى صعوبة خلق مناخ توافقي مع تباين الاتجاهات العرقية واختلاف وجهات النظر في ماليزيا مما أدى إلى التراجع النسبي للنظام الديمقراطي في ماليزيا خاصة وأن التجربة الماليزية في هذا الشأن موفقا لتصوره مازالت حديثة¹.

وفي إطار هذا السياق أكد محاضر محمد من جهته على أهمية إرساء دعائم نظام ديمقراطي يحقق الاستقرار السياسي الذي اعتبره من أهم محددات التنمية الاقتصادية التي جعلها على صدارة أبحاثه اهتماماته - على نحو ما أسلفنا - وعلى هذا النحو لم ينبذ محاضر محمد الديمقراطية في بلاده إلا أنه ارتقى أن الأمر يحتاج لسنوات إلى التجربة التي يمكن من خلالها أن يتعلم الشعب الماليزي المؤسسات الديمقراطية وهو ما يقتضى إيلاء أهمية كبرى لتعليم الماليزيين كيفية إنجاح الديمقراطية في ماليزيا في إطار مزيد من الفهم لحدود هذه الممارسات، فنجاح النظام الديمقراطي في رؤيته يرمى بالأساس إلى فاعلية الممارسين في إطاره، فالنظام الجيد لا يعمل بشكل فاعل منفردا عن أفراده وإنما يكون لهؤلاء دور أساسي في إنجاحه واستمرارية هذا النجاح.

1- ميتكس، هدى. أبريل 2004. "الديمقراطية والتنمية في ماليزيا". ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية حول النموذج الماليزي للتنمية. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. ص: 7-9.

وتجدر الإشارة أن محاضر محمد انفراد برؤية خاصة عن الحرية في إطار الممارسات

الديمقراطية حيث ارتأى إمكانية أن تقود هذه الأخيرة في العديد من الدول النامية إلى بعض السلوكيات غير المسئولة بما يمكن أن تقود إلى عدم إعطاء الحكومات المنتخبة الفرصة للحكم وذلك من خلال الإضرابات التي تستند إلى مبدأ الحرية في إطار المنظومة القيمية الليبرالية الغربية إضافة إلى تعدد المظاهرات التي يمكن أن تمثل عائقا في مواجهة الحكومات المنتخبة، ورغم اعتراف محاضر محمد بما أسماه فضائل الديمقراطية إلا أنه أشار إلى إمكانية ما يمكن أن تقود إليه في ماليزيا من العوضى وعدم الاستقرار وهي الأهداف التي أصبغ عليها محاضر محمد أهمية كبرى ووضعتها في صدارة أولوياته.

وفي إطار هذا السياق أكد محاضر محمد أن الافتقار إلى الاستقرار يمكن أن يمثل عائقا في مواجهة التنمية التي تمثل أهم أهداف الدول النامية على الإطلاق خاصة في الدول التي تشهد عددا من الاضطرابات مثل ماليزيا وذلك على خلاف الحال في الدول المتقدمة التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التنمية.

وبطبيعة الحال لم يغفل محاضر محمد الاتهامات الغربية الموجهة إليه لعدم انتهاجه المسلك الديمقراطي على النهج الغربي حيث أشار إلى ضرورة صياغة شكل خاص من الديمقراطية تتناسب مع الواقع الماليزي تتمثل أهم معالمها في دورية الانتخابات كآلية أساسية لتبادل السلطة بشكل سلمي وذلك مع استبعاده لأي وسيلة أخرى، وعلى هذا النحو فإن

فشل القيادة السياسية في إشباع رغبة الشعب يستوجب في نظره، اقصائها من خلال صناديق الاقتراع، ومن هذا المنطلق أعرب محاضر محمد منذ فترة مبكرة ومن خلال خطته على أن المناصب القيادية ليست دائمة وذلك في إطار حرصه على النفع العام الذي يفوق في أهميته البقاء في المواقع القيادية.

وفي إطار هذا السياق أعلن محاضر محمد ضرورة التمسك بالديمقراطية على النهج الماليزي التي تتواءم مع الواقع الماليزي من المنطلق أن الديمقراطية الغربية قد تناسب بعض الشعوب ولكنها بالتأكيد لا تصلح للجميع وخاصة لكثير من الدول النامية ومن بينها ماليزيا مؤكدا أهمية تحقيق الرضا لشعوب هذه الدول.

ومن هذا المنطلق أوضح محاضر محمد أن تعاقب كثير من الحكومات في عدد من الدول لم يحقق الكثير لعدد من شعوب الدول النامية كما أن النظام الديمقراطي ليس قانوناً لهياً إنما هو نظام وضعي قابل للخطأ والصواب، بحيث يمكن رفض بعض مفرداته ونبد ما أسماه بتفسيرات الأنبياء الجدد "The interpretations of the new prophets" التي قد تهدد في مقتل الاستقرار السياسي في كثير من دول العالم الثالث التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق التنمية مما يقتضي إعادة ترتيب الوضع الداخلي لاكتساب القوة السياسية خاصة في إطار رغبة عدد من القوى الدولية تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية العالمية وهو ما يعني لدى محاضر محمد أن التقاعس عن تحقيق كل من القوة السياسية والاقتصادية يمكن أن يقود

إلى تحول دول العالم الثالث مرة أخرى إلى مستعمرات¹، وعلى هذا النحو تبرز مرة أخرى لدى محاضير محمد أهمية الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث الذي يقود الافتقار إليه إلى الضعف والتراجع حتى في إطار تحقيق قدر من التقدم الاقتصادي.

ولعل مما يذكر أن محاضير محمد أعلن مراراً عدم دفاعه عن الحكم السلطوي وإنما طالب بانتهاج الممارسات الديمقراطية التي تم تبنيها في الغرب مع بدايات الحكم الديمقراطي في كثير من دوله. ففي تلك المرحلة لم تكن الديمقراطية الليبرالية تبلورت بشكل واضح المعالم بحيث اتسمت بالتراجع النسبي ومع ذلك لم يدفعها أو يهددها أحد، ومن هذا المنطلق، طالب محاضير محمد بالسماح لمختلف دول العالم النامي بأن تحدد ملامح مسارها الديمقراطي دون ضغوط أو تهديدات، وبطبيعة الحال لم يغفل محاضير محمد أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية لحفز الاستقرار السياسي، وهو ما يمكن أن يترسخ في تصوره من خلال التعاون مع مختلف الدول، فلا توجد دولة قادرة على إدارة شؤونها منفردة بشكل مطلق، وهو ما دعا ماليزيا إلى النقل والمحاكاة في كثير من المجالات دون خجل من كل من الغرب والشرق بل أنه كثيراً ما أوضح ضرورة تعلم ماليزيا من أخطاء الآخرين لتجنب هذه الأخيرة في المستقبل.

1- عبد العزيز، ميرفت. 1997. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في سنغافورة وماليزيا. في: سليم، محمد السيد. مسعد، نيفين. محرران.

2- موقف محاضر محمد من التعددية السياسية:

شهدت ماليزيا تحت قيادة محاضر بعض الأبعاد المؤسسية للديمقراطية التي تجسدت عبر تعددية سياسية وأن انفراد محاضر محمد بممارسات ذات طبيعة خاصة تحددت معالمها في إطار ما بات يعرف بالديمقراطية الآسيوية وذلك في إشارة واضحة لتمايزها عن مكونات المنظومة القيمية للديمقراطية الغربية التي تستند إليها بالأساس آليات التحول الديمقراطي المعاصر.

ويرجع هذا التباين بطبيعة الحال إلى اعتناق محاضر محمد لثقافة سياسية تقليدية في إطار دفاعه عن "القيم الآسيوية" التي تعلى من شأن مكانة السلطة الحاكمة مع التأكيد على الحفاظ على الهيراركية مع ما يتضمنه ذلك من ضرورة طاعة القيادة¹.

وفي إطار هذا السياق حظت قيمتي الاتفاق والعمل في إطار الجماعة بأهمية خاصة في فكر محاضر محمد وهو ما عني النظر بعين الشك وعدم الارتياح للآراء المعارضة نظرا لما يمكن أن تمثله من مخاطر على وحدة الصف في ماليزيا خاصة وأن محاضر محمد كان مدركا لعواقب أي انشقاقات في المجتمع الماليزي ذي التعددية العرقية.

ومن هذا المنطلق شغلت القيم الآسيوية موقع الصدارة في المنظومة القيمية لمحاضر محمد وما هو ألقى بظلاله على طبيعة ممارسته السياسية التي لم يرى الماليزيون أي غضاضة

1- ميتيكنس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 83.

في تقبلها برغم ما شابها من قدر من السلطوية نظراً لاعتبارها الأسلوب الأمثل في الحكم في ظل الواقع التعددي للبلاد.

وعلى هذا النحو لم يخف محاضر محمد عدم ميله إلى الديمقراطية الغربية لتحقيق التنمية السياسية في البلاد بل ارتأى جواز تقبل قدر يسير من هذه الديمقراطية خاصة في مجال التعددية وذلك سبيل ضمان الاستقرار السياسي في بلد يهدده خطر الانشقاقات.

هنا وقد يبرر محاضر محمد بعض الممارسات السياسية التي تتباعد عن المنظومة الليبرالية الغربية والتي من خلالها رأى الغرب في النظام الماليزي نظاماً نصف ديمقراطي - Semi Democratic، أنه تمكن من خلالها في حماية التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس أكد محاضر محمد أن ظاهرة التحول الديمقراطي التي اجتاحت الكثير من أنظمة العالم الثالث لا تمثل على نحو ما ادعى الغرب البديل الشرعي المحتمل الأوحده¹، فقد أكد أن هناك بدائل أخرى يمكن أن تنبع من الواقع الماليزي وتحافظ على خصوصيته في مواجهة الفكر الغربي الوافد الذي لا يتناسب مع الثقافة السياسية التقليدية.

أكد محاضر محمد على ضرورة تمثيل الأحزاب لمختلف العرقيات كما حرص على منع المصادمات فيما بينها خاصة وأن حزب تجمع الصينيين الماليزيين طالما أعلن عن تجوفه من الحزب الإسلامي المعارض نتيجة بعض مطالبات هذا الأخير الذي ارتأى فيها حزب

1- ميتكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 84.

تجمع الصينيين الماليزيين تهديدا لهويته الصينية، أما فيما يتعلق برؤية محاضر محمد للمعارضة فإن الرؤية الفاحصة تؤكد تشككه في إمكانية تمثيلها لبديل فاعل للحكومة القائمة حيث ارتأى ضعف الأحزاب القائمة على الساحة الماليزية.

المطلب الثالث: البعد الثقافي للتنمية في فكر محاضر محمد

اهتم محاضر محمد طوال فترة حكمه بالبعد الثقافي للتنمية فإلى جانب ما تقدم من إعطائه الأولوية للعهد الاقتصادي للعملية التنموية فإن الجانب الثقافي حظي أيضاً باهتمام بالغ من قبل القيادة السياسية في إطار مجموعة من الإجراءات التي أسهمت في حفز ما درج على تسمية "بالثورية الثقافية"، إذا كانت التحررية السياسية في ماليزيا من خلال فكر محاضر محمد قد اتسمت ببعض الفصول نتيجة رفضه لطموحات الديمقراطية الغربية، فإن الواقع التنموي الثقافي في ماليزيا قد عرف في عهد محاضر محمد انطلاقة ضخمة حيث رأى في البعد الثقافي للتنمية أحد ركائز التقدم والرقي

من هذا المنطلق اتخذ محاضر محمد عام 1990 مجموعة من الإجراءات التي كان من شأنها على نحو ما ارتأى الغرب دعم الليبرالية الثقافية في ماليزيا، على الأقل من وجهة نظر

غير الملايو، وقد بدأ محاضر محمد في إعادة النظر فيما يتعلق بكثير من الرموز الهوية الملايوية من بينها الملك.

ومن جانبهم قام محاضر بتعبئة حزب أمنو لمساندة التغيرات التي قام بها وبالفعل نجح في توحيد مختلف الآراء حول هذه الإجراءات الإصلاحية.

وبرغم تأكيد محاضر محمد على موقع لغة الملايو كلغة البلاد القومية إلا أنه بدأ التأكيد على أهمية تعلم اللغة الإنجليزية من قبل الملايو أنفسهم نظراً لمقتضيات عملية التنمية، ومنذ بداية التسعينيات تم استخدام الإنجليزية في الجامعات الماليزية بعد أن كانت لغة التعليم الأساسية منذ 1971 هي لغة الملايو.

وخلال عام 1996 تبكورت رؤية محاضر محمد في هذا الصدد حيث أصدر عام 1996 قانون التعليم الذي يعطي السلطة لوزير التعليم في إقرار استخدام اللغة الإنجليزية في عدد من موضوعات الدراسة على غرار مستوى المدارس.

حرص محاضر محمد أيضاً على حفز الجامعات الماليزية على توثيق صلاحها بالجامعات الأجنبية التي سمح لها بالتواجد في أهم المدن الماليزية منذ نهاية الثمانينيات.

وقد أتاحت هذه الجامعات التعليم العالي للطلبة من غير الملايو الذين لم يستطيعوا استكمال تعليمهم وفقاً لنظام الحصص الذي وضعته الخطة الاقتصادية الجديدة لصالح الملايو خصخصة التعليم: شجع محاضر محمد خصخصة التعليم منذ منتصف الثمانينيات.

وفي إطار هذا السياق تراجع احتكار الدولة للتعليم العالي الذي عد في فترة سابقة أساسياً لتكوين طبقة من الملايو المتعلمين، وذلك في إطار اهتمامه بالتنمية البشرية بصفة عامة وذلك من خلال التعليم بالذات، وفي عام 1996 ساند محاضر محمد عملية إرساء دعائم جامعات خاصة أسهمت في دعم العملية التعليمية في ماليزيا بما ضاءل من عدد إعداد الماليزيين الذين كانوا يتلقون تعليمهم بالخارج، كما شجع إنشاء مدارس خاصة أجنبية خاصة في كوالا لومبور وهي المدارس التي اجتذبت أبناء الطبقة الوسطى الماليزية، بل أنه لم يرفض بعض الاقتراحات المطالبة بتعليم كل من اللغة الصينية والهندية في بعض المدارس الخاصة خلال عام 1996.

وعلى صعيد آخر أصبحت الصحف الناطقة باسم أمنو تصدر باللغة الانجليزية كما تم بث العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية باللغة الانجليزية إضافة إلى برامج باللغة الصينية خاصة في القنوات الخاصة.

بطبيعة الحال واجهت محاضر محمد على ضرورة انفتاح التعليم الماليزي على الخارج نظراً لاحتياج ماليزيا إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مع قصور الجامعات المحلية عن استيعاب كافة أعداد الطلبة الماليزيين، كما شجع هؤلاء على الدراسة في كل من اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان إلى جانب الدول الغربية وذلك لما يمكن أن تؤدي هذا الأمر من نقل التكنولوجيا من هذه الدول إضافة إلى تدعيم الصلة بين الشركات الماليزية ونظيراتها في

هذه الدول مع جذب الاستثمارات منها نظراً لوجود مجموعات تتحدث بلغات تلك الدول¹.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اهتمام محاضر محمد بالتعليم الحديث لا يعني بأي حال من الأحوال إغفاله لأهمية التعليم الديني حيث شجع إلى بعث الطلاب الماليزيين للدراسة في كثير من الجامعات الإسلامية في الخارج على غرار جامعة الأزهر التي وصل عدد الطلبة الماليزيين بها عام 2003 إلى حوالي ستة آلاف طالب.

وأكد محاضر محمد أن مستقبل التنمية سوف يتحدد في إطار السوق العالمية التي من خلالها تداول كميات هائلة من الأموال التي ستنقل بسهولة بين الدول والقارات وقد أخذ محاضر محمد في اعتباره أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد حركات تنقل عبر حدوده بين العمال والمهنيين كما سيكون لهؤلاء في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية إمكانية الإقامة في دولة والعمل في دولة أخرى مع حرية كاملة لتنقل العمالة في عالم بلا حدود، ورأى محاضر محمد هذه التغيرات سوف تقود إلى عدم وجود دولة تتسم بأحادية العرقية حيث ستتحول كافة الدول إلى التعددية الأثنية مثل ماليزيا وهو ما يستوجب منها ضرورة التأقلم مع هذا الوضع.

1- ميتكس، هدى. 2006. رؤية محاضر محمد للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية- برنامج الدراسات الماليزية. ص: 85 -

وعلى صعيد آخر أكد محاضر محمد أن مستقبل التنمية يقتضي الإقلال من حدة

التباينات بين كل من الأغنياء والفقراء وهو ما يقتضي بالضرورة صياغة قواعد وأخلاقيات جديدة يتبعها الجميع في إطار منظومة قيمية تنأى بالعالم عن قانون الغاب ولا تؤدي في نفس الوقت إلى انهيار الدولة القومية التي يجب أن يظل دورها محورياً في عملية التنمية.

مما تقدم نرى وبجلاء كيف نجح محاضر محمد في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية في ماليزيا بحيث شملت كل من البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فقد قدم تصوراً متكاملًا للتنمية الاقتصادية ما أتاح له إرساء دعائم اقتصاد قوي استطاع جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية بحيث زادت الصادرات الماليزية وحدث تحول هائل في نوعيتها وخاصة الصادرات الإلكترونية التي مثلت بحوالي 80% من الصادرات الماليزية.

كما أكد محاضر محمد أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية مع الاعتراف بوضعية القطاع الخاص وقيامه بدور فاعل في عملية التنمية، وعلى الصعيد السياسي أكد محاضر محمد على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي لا تستند إلى المنظومة القيمية الغربية بقدر ما تستقى ممارساتها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفرداتها مع الديمقراطيات الغربية، وفي إطار هذا السياق أكد على أولوية الاستقرار السياسي على بعض الممارسات

السياسية.

على الصعيد الثقافي حرص محاضري على التأكيد على أهمية التحررية الثقافية التي

تبدت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي فإلى جانب لغة (الملايو السكان الأصليين)،

لم يغفل محاضري كل من اللغة الصينية والهندية لغة (الأقليات الآثنية في ماليزيا) هذا إضافة إلى

استخدام اللغة الإنجليزية في كثير من المناهج التعليمية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَالِيزِيَّةِ
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA